مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (٢)، ص ص ١-٨٢، (ربيع ثاني ١٤٣٥هـ/ فبراير ٢٠١٤)

تَعَقُّبَاتُ النَّحْاسِ لأَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيّ في إِعرابِ القُرْآنِ

د. عليّ بن إبراهيم بن محمد السُّعود
أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم

ملخص البحث. يتناول البحث موقف أبي جعفر النحاس من أبي حاتم السجستاني في كتابه " إعراب القرآن "، وقد جمعت تلك الوقفات، وصنّفتها على قسمين : الأول : المسائل النحوية، والثاني : المسائل الصرفية، ووضعت لكل مسألة عنوانًا خاصًّا بها، ثم ذكرت نصّ أبي جعفر النحاس الذي يتضمن نقده لأبي حاتم، وأعقبته بدراسة هذا النقد، من وجهة نظر علماء النحو الآخرين، اعقبت ذلك ببيان وجهة نظري في المسألة مدار البحث .

وقد كانت جل هذه الوقفات مرتبطة ارتباطًا قويًا بالقراءات القرآنية، من حيث صحة القراءة ببعضها، والبحث عن مسوغات جوازها من عدمه، ثم أتبعت ذلك بدراسة منهجية لهذه التعقبات، فأبنت عن أسلوب أبي جعفر في ذلك، حيث تعددت بين التخطئة والتغليط، ونفي القول، متكئًا في هذا على مصادره الخاصة، من تلقيه عن علماء عصره، واطلاعه على مصنفاتهم، ومستندًا على أسس علمية، أبرزها الأدلة النقلية، والرواية، والإجماع، وما انتهى إليه رأي البصريين . ولما كانت التعقبات مرتبطة بالقراءات أبنت عن مواقف العالمين، التي كانت في معظمها متباينة، إذ أن أبا حاتم كان أكثر شدة في التعامل مع بعض القراءات، فقد لحّن، وأنكر، وردّ بعضها، واستبعد القراءة ببعض، في حين أن أبا جعفر النحاس كان أكثر ميلاً إلى قبول القراءة منه في الأعم الأغلب .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم معجز في بيانه وتراكيبه، إذ لم يزل العلماء منذ أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا الحاضر، ينهلون من عذب بيانه، ويزدادون بالغوص فيه، موضحين ومبرزين مكنوناته، وواقفين عند أسراره، فألفوا في تفسيره كثيرًا من المصنفات، وأفردوا كتبًا خاصة بعلم قراءاته، وأبرزوا أسرار ابتداءاته ووقفاته، ووقفوا عند ظواهر إعرابه وبنائه.

ولا شكّ أن في هؤلاء العلماء في تلك المصنفات يختلفون في طريقة الدرس، والتحليل، والبيان، فلا تجد مصنفاتهم على سنن واحدة، ولا على ذات منهج متفق، بل تنوعت كتنوع فهوم البشر ومعارفهم، وقدرتهم على الغوص، وما فضّل الله بعضهم على بعض في العلم، والرؤية الثاقبة في التفكير والتحليل، ومن هذا وجدت بعض الاختلافات فيما بينهم؛ مريدين بذلك الوصول إلى الحق.

ومن هنا جاء اختياري هذا الموضوع، الموسوم بـ " تعقبّات النحاس لأبي حاتم السجستاني "، وذلك من خلال رصد الوقفات التي وقفها أبو جعفر النحاس إزاء آراء أبي حاتم السجستاني، التي كانت ظاهرة الملامح، بينة الأسلوب، إذ عني أبو جعفر بإظهارها في كتابه إعراب القرآن.

ولقد كان اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب، من أهمها:

[١] شرف ارتباط القضايا النحوية بالقرآن الكريم، التي يدرس من خلالها الموضوع.

[٢] أن الموضوع يبحث في علم شخصيتين تعدّان من أوائل علماء العربية، فهما من علماء ما قبل منتصف القرن الرابع، فأبو حاتم السجستاني توفي سنة ٢٥٥ هـ وأبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ.

[٣] تنوع التعقبات التي أوردها أبو جعفر النحاس، مابين مسألة في النحو، وأخرى في الصرف.

[٤] عدم وقوفي – حسب علمي – على دراسةٍ رصدت هذه

التعقبات، وأظهرت مافيها من رؤى نحوية وصرفية.

لهذه وغيرها رسمت خطة البحث في فصلين يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتلوهما خاتمة تبرز أهم نتائج البحث.

أما التمهيد ففيه مبحثان:

المبحث الأول: أبو حاتم السجستاني، حياته وآثاره.

المبحث الثاني: أبو جعفر النحاس، حياته وآثاره.

الفصل الأول: المسائل التي تعقب فيها النحاس أبا حاتم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل النحوية. المبحث الثاني: المسائل الصرفية.

الفصل الثاني: تعقبات النحاس لأبي حاتم دراسة منهجية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أساليبه في تعقّباته.

المبحث الثاني: مصادر أبي جعفر في تعقّباته.

المبحث الثالث: الأسس التي اعتمد عليها في تعقّباته.

المبحث الرابع: موقفهما من القراءات القرآنية.

المبحث الخامس: موقف النحاس من أبي حاتم.

ثم خاتمة البحث. وقد سلكت المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك من خلال مايلي:

أولاً: جمع المسائل التي تعقّب فيها النحاس أبا حاتم.

ثانيًا: ترتيب تلك المسائل على ألفية ابن مالك.

ثالثًا: نقل نص أبي جعفر النحاس كما ورد.

رابعًا: دراسة المسائل دراسة علمية موثقة.

وأسأل الله عزّ وجلّ أن يكون هذا البحث إضافة للمكتبة العربية، وفاتحًا لآفاق أخرى في الدرس النحوي.

التَّمْهِيْدُ

المبْحَثُ الأوَّلُ: أَبُو حَاتِم السِّجِسْتَانِي: حَيَاتُهُ وَآثَارُهُ (١)

هو أبو حاتم سهل بن محمد السِّجستاني الجشمي، نزل البصرة، واستوطنها، وعاش فيها، عالم باللغة والنحو والعروض، وله شعر جيد، ويعدّ من كبار علماء البصرة، وكان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي.

تتلمذ على يد جلة من العلماء، ومنهم: يعقوب الحضرميّ (ت ٢٠٥ هـ)، ومعمر بن المثنى (ت ٢١٣ هـ)، وأبوزيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦ هـ).

وروى عنه جلة من العلماء، منهم: يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر بن محمد بن يزيد. توفي سنة ٢٥٥ هـ

ولقد كان - رحمه الله – كثير التصانيف في اللغة، وصنّف في النحو والقراءات، ومن مصنفاته:كتاب الأضداد، وكتاب إعراب القرآن، وكتاب الدرع والترس، وكتاب السيوف والرماح، وكتاب الفرق، وكتاب القراءات، وكتاب ما تلحن فيه العامة، وكتاب النبات، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الوحوش، وكتاب الهجاء، وكتاب الزرع، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب الإدغام، وكتاب اللبأ واللبن الحليب، وكتاب النحل والعسل، وكتاب الإبل، وكتاب الإتباع، وكتاب اختلاف المصاحف، وكتاب النخل، وكتاب فَعَلت وأفعلت.

المبْحَثُ الثَّانِي: أَبُو جَعْفَر النَّحْاسِ: حَيَاتُهُ وَآثَارُهُ (٢)

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المعروف بالنحاس، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، نشأ في مصر وتعلّم فيها، ثم رحل إلى العراق، وسمع من الزجاج، وأخذ عنه النحو وأكثر، وسمع من

---

(١) انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢/٥٨-٦٤، وإشارة التعيين ص ١٣٧، والبلغة ص ٩٣، وبغية الوعاة ١/٦٠٦-٦٠٧. وقد رأيت الاختصار؛ لوجود دراسات وافية في كتبه المطبوعة.

(٢) انظر في ترجمته: إنباه الرواة ١/١٣٦-١٣٩، وإشارة التعيين ص ٤٥، والبلغة ص ٦٢، وبغية الوعاة١/٣٦٢، وطبقات المفسرين ١/٦٨. وقد رأيت الاختصار؛ لوجود دراسات وافية في كتبه المطبوعة.

جماعة ممن كان بالعراق في ذلك الأوان كابن الأنباري ونفطويه، ثم رجع إلى مصر.

تتلمذ على يد جملة من العلماء، منهم: الزجاج (ت ٣١١ هـ)، والأخفش الأصغر (ت ٣١٥ هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، ونفطويه (ت ٣٢٣ هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، وابن رستم الطبري (ت ٣٠٤ هـ)، وأبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢٢ هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣ هـ).

وأخذ عنه جملة كثيرة من التلاميذ، ومن أشهرهم: أبو بكر الأدفوي، ومنذر بن سعيد البلوطي. توفي سنة ٣٣٨ هـ.

له مصنفاته كثيرة، منها: إعراب القرآن، والتفاحة – كتاب مختصر في النحو -، وشرح أبيات سيبويه، وشرح القصائد التسع، وصناعة الكتّاب، والقطع والائتناف، واللامات، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ في القرآن.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المبْحَثُ الأَوَّلُ: المسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ

المسْأَلَةُ الأَوْلى: " الْيَسَع " اِسْمٌ عَرِيٌّ أَمْ أَعْجَمِيٌّ ؟

قال أبو جعفر: ((وقرأ الكوفيون إلا عاصمًا { واللّيْسَع }[٣]، وكذا قرأ الكسائي، وردّ قراءة من قرأ { وَالْيَسَع } قال: لأنه لا يقال: اليفعل، مثل: اليحيى، وهذا الردّ لا يلزم، والعرب تقول: اليعمل واليحمد، ولو نكّرت " يحيى " لقلت: اليحيى، وردّ أبو حاتم على من قرأ { اللّيسع } وقال: لا يوجد لَيْسَع.

قال أبو جعفر: وهذا الردّ لا يلزم، قد جاء في كلام العرب حَيْدَر وزَيْنَب، والحق في هذا أنه اسم عجميّ، والعجميّة لا تؤخذ بالقياس، إنما

(٣) سورة الأنعام، آية: ٨٦. قرأ الجمهور { اليسع } بلام واحدة، وفتح الياء بعدها. انظر: السبعة ص ٢٦٢، وحجة القراءات ص ٢٥٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٨/١.

تؤدّى سماعًا، والعرب تغيّرها كثيرًا، فلا ينكر أن يأتي الاسم بلغتين وَيُونُس عجميّ)) (٤).

اختلف العلماء في توجيه القراءتين(٥)، فأما قراءة الجمهور { الْيَسَع }، فلهم فيها تأويلان:

الأول: أنه عربي(٦)، منقول من فعل مضارع، والأصل: يَوْسِع كـ يَوْعِد، فوقعت الواو بين ياء وكسرة، فحذفت(٧)، ثم سمّي به مجرّدًا عن ضمير، وزيدت الألف واللام فيه. وقيل: إن الألف واللام فيه للتعريف، كأنه قدّر تنكيره. وقيل: إنه مرتجل غير منقول (٨).

الثاني: أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له؛ لأنّ " اليسع " يقال له: يوشع بن نون، فالألف والنون فيه زائدتان أو معرفّتان.

أما قراءة الكوفيين فاختلف فيها (٩).

فقيل " أصله: لَيْسَع، كـ: ضَيغم، وصَيْرف، وهو اسم أعجمي، ودخول الألف واللام عليه على الوجهين المتقدمين. وهو قول الفراء(١٠)، والجوهري(١١)، ومكي بن أبي طالب(١٢)، وغيرهم.

وقيل : إنه اسم عربي، وهو قول ابن خالويه (١٣).

والصواب في المسألة أن الكلمة أعجمية لا اشتقاق لها، وهو رأي أبي جعفر النحاس. يقول ابن أبي مريم: ((والوجه أن الكلمة إنما هي " لَيْسع "، وهو اسم أعجمي، والألف واللام فيه زيادة، وليست للتعريف؛

---

(٤) إعراب القرآن ٨٠/٢.

(٥) انظر: الكشف ٤٣٨/١، والدر المصون ٢٨/٥.

=(٦) انظر: المجيد (رسالة) ص ١٠٩.

(٧) انظر: التبيان ٥١٦/١.

(٨) انظر: المجيد (رسالة) ص ١٠٩.

(٩) انظر: الفريد ١٨٥/٢.

(١٠) انظر: معاني القرآن ٣٤٢/١.

(١١) انظر: الصحاح ١٢٩٨/٣ (وسع).

(١٢) انظر: الكشف ٤٣٨/١.

(١٣) انظر: إعراب القراءات السبع ١٦٣/١، وانظر: الفريد ١٨٥/٢.

لأنه اسم أعجمي نُقِل معرفة، نحو: إبراهيم وإسماعيل، وهذا الضرب لم يجئ في شيء منه لام التعريف، لكونه علمًا، فالألف واللام فيه زائدة، كما زيدت في الاسم العلم من العربي)) (١٤).

المسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: إِعْرَابُ العَلَمِ " عُزِيرٌ " في قَوْلِهِ تَعَالى: { عُزَيرٌ ابْنُ اللهِ }

قال أبو جعفر: ((ويجوز أن يكون { عُزَيْرٌ }(١٥) رفع بالابتداء و{ ابْنُ } خبره، ويحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، أجاز سيبويه مثل هذا بعينه، وقول ثالث لأبي حاتم، قال: لو قال قائل: إنّ " عزيرًا " اسم عجمي، فلذلك حذفت منه التنوين.

قال أبو جعفر: هذا القول غلط؛ لأنّ " عزيرًا " اسم عربيّ مشتق، قال الله جلّ وعزّ: { وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ }(١٦)، ولو كان عجميًا، لانصرف؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل، ثم زيدت عليه ياء التصغير، وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة { عُزَيْرٌ } منوّنًا)) (١٧).

أجمع العلماء على أن من نوّن " عزير " في الآية أنه مبتدأ وما بعده " ابن " هو خبره. وهو أجود، يقول الزجاج: ((ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود)) (١٨). واختلف العلماء في توجيه الآية في قراءة من لم ينوّن على ثلاثة أقوال(١٩):

الأول: أن يكون " عزيز " مبتدأ، وما بعده خبره، وحذف التنوين؛ لسكونها وسكون الباء من " ابن ".

الثاني: أن يكون " عزيز " مبتدأ، و " ابن " صفته، والخبر محذوف، والتقدير: قالت اليهود عزيز بن الله معبودنا، وحذف الخبر للعلم

---

(١٤) الموضح ٤٨٣/١. وانظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٣٥٠/٣.

(١٥) في قوله تعالى: { وَقالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ } سورة التوبة، آية: ٣٢. قرأ بالتنوين عاصم والكسائي، وقرأ الباقون بغير تنوين. انظر: السبعة ص ٣١٣، والحجة ص ٣١٦.

(١٦) سورة الفتح، آية: ٩.

(١٧) إعراب القرآن ٢١٠/٢.

(١٨) معاني القرآن ٤٤٢/٢.

(١٩) انظر: كشف المشكلات ٥١٢/١-٥١٦، والفريد ٤٦٠/٢-٤٦١، والدر المصون ٣٨/٦.

به. والابن إذا كان وصفًا لاسم علم، وكان مضافًا إلى علم حذف التنوين من الأول، وجعل مع الصفة كالشيء الواحد، وتسقط الألف في الخط.

الثالث: أن " عزير " لم ينوّن؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والعجمة.

وهذا الوجه هو محل النزاع بين أبي حاتم وأبي جعفر النحاس، فأبو جعفر يرى أن هذا القول الذي قال به أبو حاتم غلط.

وهل " عزير " عربي أو أعجمي ؟ محل خلاف بين العلماء:

فقيل: إنه اسم عربي، مشتق من قوله: { وَتُعَزِّرُوه }. ولهذا من قال به نوّنه، يقول الزمخشري: ((عزير اسم أعجمي كعازر وعيزار وعزرائيل، ولعجمته وتعريفه امتنع من صرفه، ومن نوّن فقد جعله عربيًا)) (٢٠). وهو اختيار ابن قتيبة(٢١)، وأبي جعفر، ومكي (٢٢)، وأبي البقاء العكبري(٢٣)، يقول: ((الاسم عربي، فيصرف عند أكثر الناس)) (٢٤).

وقيل: إنه اسم أعجمي، وذهب إلى ذلك أبو عبيد(٢٥)، والجوهري(٢٦)، وإليه يميل الزمخشري(٢٧)، واختاره أبوحيان (٢٨). ويرى الجواليقي أنه أعجمي معرب، يقول: ((عيسى وعزير: أعجميان معربان، وإن وافق " عَزير " لفظ العربية فهو عبراني)) (٢٩). وهو القول الذي حكاه أبو حاتم.

---

(٢٠) الكشاف ١/١٨٥.

(٢١) انظر: الكشف ١/٥٠١.

(٢٢) انظر: إعراب مشكل القرآن ١/٣٢٧.

(٢٣) انظر: التبيان ٢/٦٤٠.

(٢٤) التبيان ٢/٦٤٠.

(٢٥) انظر: المجيد ص ٤٠٨.

(٢٦) انظر: الصحاح ٢/٧٤٤.

(٢٧) انظر: الكشاف ١/١٨٥.

(٢٨) انظر: البحر المحيط ٥/٣١.

(٢٩) المعرب ص ٤٥٢.

وقد وافق مكي أبا جعفر في ردّه قول أبي حاتم، يقول: ((وأجاز أبو حاتم أن يكون عزيز اسمًا أعجميًا لا ينصرف، وهو بعيد مردود؛ لأنه لو كان أعجميًا لانصرف، لأنه على ثلاثة أحرف، وياء التصغير لا يعتد بها، ولأنه عند كل النحويين عربي مشتق من قوله: { وَتُعَزّرُوه })) (٣٠).

والصحيح أن الاسم أعجمي معرب، كما قال الجواليقي.

المسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: إِعْرَابُ " مَا " فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { وَباطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قال أبو جعفر: (({ وَباطِلٌ ما كانُوا يَعْمَلُونَ }(٣١) و " باطِلٌ ": ابتداء " ما كانُوا يَعْمَلُونَ ": خبره، وقال أبو حاتم: وحذف الهاء. قال أبو جعفر: وهذه لا يحتاج إلى حذف؛ لأنه بمعنى المصدر، أي: وباطل عمله)) (٣٢).

اختلف العلماء في توجيه هذه الآية على ثلاثة أقوال (٣٣):

الأول: أن يكون " باطل " خبرًا مقدّمًا، و " ما كانوا يعملون " مبتدأ مؤخرًا، و " ما " تحتمل أن تكون مصدرية، أي: وباطل كونهم عاملين، أو موصولية، والعائد محذوف، أي: يعملونه.

الثاني: أن يكون " باطل " مبتدأ، و " ما كانوا يعملون " خبره. وهو ماذهب إليه أبو حاتم، ومكي بن أبي طالب(٣٤). وقال السمين الحلبي معلقًا على رأي مكي: ((وهذا لا يبعد عن الغلط، والعجب أنه لم يذكر غيره)) (٣٥).

الثالث: أن يكون " باطل " عطفًا على الأخبار قبله، و " ما كانوا يعملون " فاعل بـ " باطل ".

---

(٣٠) إعراب مشكل القرآن ٣٢٧/١.

(٣١) سورة هود، آية: ١٦. قرأ الجمهور برفع { باطل } وقرأ أبي وابن مسعود بنصبها. انظر: انظر: المحتسب ٣٢٠/١.

(٣٢) إعراب القرآن ٢٧٥/٢.

(٣٣) انظر: الفريد ٦١١/٢، والدر المصون ٢٩٨/٦.

(٣٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٦/١.

(٣٥) الدر المصون ٢٩٨/٦.

ووجه الخلاف بين أبي جعفر وأبي حاتم، هو نوع (ما) والصحيح أن " ما " في الآية محتملة الوجهين.

المسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فَتْحُ هَمْزَةِ " إِنّ " فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { إِنّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ } (٣٦).

قال أبو جعفر: ((حكى أبو حاتم عن الأخفش: " أنّ " بالفتح على البدل من " آية "، ورده أبوحاتم وزعم أنه لا وجه له، قال: لأن الآية العلامة التي لم يكونوا رأوها، فكيف يكون قولا.

قال أبو جعفر: ليس هكذا روى من يضبط عن الأخفش، ولا كذا في كتبه والرواية عنه الصحيحة أنه قال: وحكى بعضهم " أنّ الله " بفتح " أن " على معنى: وجئتكم بأن الله ربّي وربّكم وهذا قول حسن)) (٣٧).

يعقب أبو جعفر النحاس على أبي حاتم في حكايته توجيه الأخفش لفتح همزة " إنّ " في الآية الكريمة، ويرى أن حكايته تتعارض مع ما ورد في كتب الأخفش وما روي عنه رواية صحيحة.

والآية الكريمة - بفتح الهمزة – اختلف في توجيهها على أقوال (٣٨):

الأول: أنه بدل من " آية " كأن التقدير: وجئتكم بأن الله ربي وربكم.

الثاني: أن ذلك على إضمار لام العلة، ولام العلة متعلقة بما بعدها من قوله: { فَاعْبُدُوه }. والتقدير: فاعبدوه لأن الله ربي وربكم.

الثالث: أن يكون " أنّ الله " على إسقاط الخافض، وهو " على "، و " على " يتعلق بآية نفسها، والتقدير: وجئتكم بآية على أن الله.

أما اعتراض أبي جعفر على أبي حاتم بأنه حكى عن الأخفش بأنها تعرب بدلا، ورأى أنْ لا وجه له؛ لكونه لم يرد في كتبه أو رواية صحيحة عنه، والصواب في هذا أن نصّ الأخفش في المعاني محتمل لحكاية أبي حاتم – وإن كان لم ينصّ على البدلية -، فالأخفش يقول:

---

(٣٦) سورة آل عمران، آية: ٥١. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح الألف، والعامة بكسرها. انظر: حجة القراءات ص ٤٤٤، الدر المصون ٣/٢٠٥.

(٣٧) إعراب القرآن ١/٣٨٠.

(٣٨) انظر: الفريد ١/٥٧٧، والدر المصون ٣/٢٠٦، والمجيد ص ٩٧.

((وقال: { إنَّ اللهَ رَبّي وَرَبُّكُم }. فـ " إنّ " على الابتداء، وقال بعضهم: " أنَّ " فنصب، على: وَجِئْتُكُم بِأَنَّ اللهَ رَبّي وَرَبُّكُم. هذا معناه)) (٣٩).

فتقدير الأخفش في حال فتح " إنَّ " في الآية، قد يفهم منه أنه قصد البدلية، إذ أسقط كلمة " آية " حيث أورد التقدير، والبدل على نية تكرار العامل، " جئتكم بآية "، و " جئتكم بأن " فالبدل حلّ في تقديره محل المبدل منه.

المسْأَلَةُ الخَامِسَةُ: مَفْعُوْلاَ (حَسِبَ)

في قِرَاءَةِ حَمْزَةَ { وَلايَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إنّهم لا يُعْجِزونَ }(٤٠)

قال أبو جعفر النّحاس: ((وقرأ حمزة { وَلا يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا }، فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أنّ هذا لحن، لا تحلّ القراءة به، ولا يسمع لمن عرفَ الإعرابَ أو عرفه.

قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد، وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا، قال: لأنه لم يأت " ليحسبنّ " بمفعول، وهو يحتاج مفعولين. قال أبو جعفر: القراءة تجوز، ويكون المعنى: ولا يحسبن مَنْ خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدّم إلا أن القراءة بالتاء أبين)) (٤١).

اختلف النحاس مع أبي حاتم في تلحينه القراءة، ورأى أنه قد تحامل تحاملاً شديدًا بوصفه القراءة باللحن.

ولم يكن أبو حاتم بدعًا من العلماء في حكمه على هذه القراءة، فالفراء لا يحبها، يقول فيها: ((ما أحبها؛ لشذوذها)) (٤٢). والزجاج يحكم

---

(٣٩) معاني القرآن ٢٠٥/١.

(٤٠) سورة الأنفال، آية: ٥٩. قرأ الجمهور { لا تَحْسَبنّ } بالتاء، وقرأ حمزة وابن عامر وحفص بالياء. انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٤٢١/٢، والسبعة ص ٣٠٧، والحجة لابن خالويه ص ٩٥، والدر المصون ٣٤١/٥.

(٤١) إعراب القرآن ١٩٢/٢.

(٤٢) معاني القرآن ٤١٤/١.

عليها بالضعف، يقول: ((ووجهها ضعيف عند أهل العربية)) [٤٣]، والطبري يقول فيها: ((هي قراءة غير حميدة؛ لمعنين: أحدهما: خروجها عن قراءة القراء وشذوذها عنها، والآخر: بعدها عن فصيح كلام العرب)) [٤٤]. ويقول عنها الزمخشري: ((وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة)) [٤٥].

وقد وجّه النحويون القراءة بأربعة توجيهات:

التوجيه الأول: أن فاعل " يحسبن " ضمير مستتر، ويكون التقدير: ولا يحسبن مَنْ خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدّم، و " الذين كفروا " مفعول أول، و " سبقوا " مفعول ثان. وهذا توجيه أبي جعفر النحاس، ورأى جواز القراءة. وأجازه الزجاج[٤٦]، والعكبري[٤٧]، وابن عطية[٤٨].

التوجيه الثاني: أن فاعل " يحسبن " هو " الذين كفروا " وتضمر "أن" قبل "سبقوا" والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فتكون " أن وما دخلت عليه " سادة مسد المفعولين. وبه قال الفراء [٤٩]. وأجازه الطبري[٥٠]، والزجاج[٥١]، وابن عطية[٥٢].

التوجيه الثالث: أن فاعل " يحسبن " هو " الذين كفروا " وأن " إنهم لا يعجزون" على تقدير فتح همزة " إنّ " جملة سدت مسد مفعولي:

---

(٤٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/٢.

(٤٤) جامع البيان ٢٩/١٤.

(٤٥) الكشاف ١٦٥/١. وانظر: الدر المصون ٤٣٠/٣.

(٤٦) انظر: معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٤٧) انظر: التبيان ٦٢٩/٢.

(٤٨) انظر: المحرر الوجيز ٩٨/٨.

(٤٩) انظر: معاني القرآن ٤١٤/١.

(٥٠) انظر: جامع البيان ٢٩/١٤.

(٥١) انظر: معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٥٢) انظر: المحرر الوجيز ٩٨/٨.

حسب " وجملة "سبقوا " حالية، و " لا " في " لا يعجزون " صلة. وبه قال الفراء (٥٣).

التوجيه الرابع: أن فاعل " يحسبن " هو " الذين كفروا "، و " سبقوا " مفعول ثان، والمفعول الأول محذوف، وهو الضمير " هم ": ويحسبنهم، لكونه مفهومًا. وبه قال العكبري(٥٤).

والراجح هو ماذهب إليه أبو جعفر النحاس، بدليل قراءة التاء { ولا تَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَروا }. وأما التوجيه الثاني فإن حذف " أنْ " وبقاء صلتها ضعيف في القياس، شاذ في الاستعمال (٥٥).

وأما التوجيه الثالث فلا يصح؛ لكون حمزة يقرأ بكسر همزة " إنهم "، فلا مسوغ للقول بفتحها.

وأما التوجيه الرابع فإن يؤدي إلى عود الضمير على متأخر في غير المواضع التي أجازها النحويون (٥٦).

المسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: تَأْنِيْثُ الفِعْلِ مَعَ الفَصْلِ بـ " إلاّ "

قال أبو جعفر النّحاس: ((قرأ أبو جعفر { إِنْ كَانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ }(٥٧)، بالرفع. قال أبو حاتم: ينبغي ألا يجوز؛ لأنه إنما يقال: ماجاءني إلا جاريتك، ولا يقال: ماجاءتني إلا جاريتك؛ لأن المعنى: ماجاءني أحد إلا جاريتك، أي: فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: إن كان إلا صيحةٌ واحدةٌ.

قال أبو جعفر: لا يمتنع من هذا شيء، يقال: ماجاءتني إلا جاريتك، بمعنى ماجاءني امرأة أو جارية، والتقدير: بالرفع في القراءة ما قاله أبو إسحاق، قال: المعنى: إن كانت عليهم صيحة ألا صيحة واحدة، وقدّره

---

(٥٣) انظر: معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٥٤) انظر: التبيان ٦٢٩/٢.

(٥٥) انظر: التبيان ٦٢٩/٢، الدر المصون ٤٣٠/٣.

(٥٦) انظر: الدر المصون ٤٢٩/٣.

(٥٧) سورة يس، آية: ٢٩. قراءة العامة بنصب " صيحة " وقرأ أبو جعفر وشيبة ومعاذ بالرفع. انظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٤/٤، والمحتسب ٢٠٦/٢، والفريد ١٠٤/٤، والدر المصون ٢٥٨/٩.

غيره بمعنى: ما وقعت إلا صيحة واحدة، و " كان " بمعنى " وقع " كثير في كلام العرب)) (٥٨).

اعترض أبو حاتم على قراءة أبي جعفر؛ لتأنيثه الفعل، لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل " إلا " ذكّروه، ورأى عدم جوازه، وتعقبّه أبو جعفر النحاس بأن ذلك غير ممتنع.

وقد اختلف النحويون في الحكم على هذه القراءة على قولين:

الأول: تضعيف القراءة؛ لأجل تأنيث الفعل، فلا يقال: ما قامت إلا هند، وقالوا: القياس فيه وفي نظائره تذكيره، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قامت إلا هند، وكذا في الآية معناه: ما وقع شيء إلا صيحة، فلما كان هذا هو المراد اختاروا تذكير لفظ الفعل، إرادة له وإيذانًا به، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل فأنث الفعل لذلك (٥٩). وبه قال ابن جني(٦٠)، وضعفها العكبري (٦١). وهو قول أبي حاتم. ومال إلى ذلك المنتجب الهمداني (٦٢)، والسمين الحلبي (٦٣).

الثاني: أنها جيدة في العربية. وبه قال الزجاج (٦٤). وأجازها العكبري (٦٥). وهذا قول أبي جعفر النحاس. وعلى هذا تكون " كان " تامة.

وهذه المسألة هي محل خلاف بين النحويين – كما نص على ذلك أبو حيان – يقول: ((وفي هذه المسألة الثانية – وهي الفصل بإلا – خلاف. فالذي ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم الحذف، ولا يجوز: ما قامت

---

(٥٨) إعراب القرآن ٣/٣٩٠.

(٥٩) انظر: المحتسب ٢/٢٠٦، والفريد ٤/١٠٤.

(٦٠) انظر: المحتسب ٢/٢٠٦.

(٦١) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٦٠.

(٦٢) انظر: الفريد ٤/١٠٥.

(٦٣) انظر: الدر المصون ٩/٢٥٨.

(٦٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٨٤.

(٦٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٦٠.

إلا هند، إلا في ضرورة الشعر)) (٦٦). ونسبه السمين إلى جمهور النحويين (٦٧).

ويرى ابن مالك أنها ليست مختصة بالشعر، بل هي جائزة – وإن كانت على ضعف -، يقول ابن مالك: ((وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر... والصحيح جوازها في غير الشعر، لكن على ضعف)) (٦٨). ووافقه ناظر الجيش(٦٩).

والصواب في هذه المسألة ماذهب إليه أبو جعفر من جواز ذلك؛ والقراءة تعدّ من القراءات العشر(٧٠)، ويعضدها قراء الحسن والجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلميّ وأبي رجاء { لا تُرى إلا مَسَاكِنُهُم } (٧١).

المسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: تَأْنِيْثُ الفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ المذَكَّرِ

قال أبو جعفر: ((واستبعد أبو حاتم أن يقرأ { إِنْ تَكُ مِثْقالُ حَبَّةٍ }(٧٢)بالرفع؛ لأن " مثقالاً " مذكّر، فلا يجوز عنده إلا بالياء.

قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى؛ لأنّ المعنى واحدٌ، وهذا كثير في كلام العرب، يقال: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأن من كلامهم: اجتمعت اليمامة، وزعم الفراء (٧٣) أن مثل الآية قول الشاعر:

---

(٦٦) التذييل والتكميل ١٩٩/٦.

(٦٧) انظر: الدر المصون ٦٧٥/٩.

(٦٨) شرح التسهيل ١١٤/٢.

(٦٩) انظر: تمهيد القواعد ١٥٩١/٤.

(٧٠) انظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٣٧٠، وغاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ٦٢٩/٢.

(٧١) سورة الأحقاف، آية: ٢٥. قرأ حمزة وعاصم { لا يُرى }.انظر: السبعة ص ٥٩٨، والقراءات الشواذ ص ١٣٩، والدر المصون ٦٧٥/٩.

(٧٢) سورة لقمان، آية: ١٦. قرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة ص ٥١٣، والتيسير ص ١٥٥، والحجة لأبي علي ٤٥٥/٥.

(٧٣) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/٢.

وَتشْرُقُ بالقَولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ(٧٤، ٧٥)

يرى أبو حاتم أن قراءة الرفع لا تجوز، واستبعد القراءة بها، معللاً ذلك بأن الفعل مؤنث، والفاعل مذكر، على أن " تك " تامة، ولا يجوز إلا أن يكون الفعل " تك " بالياء. وعارضه أبو جعفر النحاس في هذا القول، ورأى صحة القراءة بها، وقوله هو الصحيح، لأمور منها:

أولا: أن القراءة ثابتة عن نافع.

ثانيًا: أن الفاعل " مثقال " قد أضيف إلى مؤنث، وهو " حبّة " فسوّغ ذلك؛ فهو من باب ما اكتسى فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث (٧٦).

ثالثًا: أنه أنّث حملاً على المعنى، باعتبار أن المثقال هو الحسنة أو السيئة (٧٧).

وقيل: إن المثقال حبة من خردل، وهو راجع إلى معنى خَرْدلَة (٧٨). وقيل: بمعنى: زنة حبة (٧٩). ومنه البيت الشعري الذي استدل به الفراء.

رابعًا: أن العرب تقول: اجتمعت أهل اليمامة.

المسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: بِنَاءُ الفِعْلَ " سَرَقَ " لِلْمَجْهُولِ

فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالى:{ يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ }

قال أبو جعفر: ((({ يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ }(٨٠) قال أبو حاتم: ذكر قوم { إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ } قالوا: معناه: رُمِيَ بالسّرق، كما يقال: ظُلِمَ فُلانٌ وخُوِّنَ، قال: ولم أسمع له إسنادًا.

---

(٧٤) البيت، للأعشى، في ديوانه ص ١٧٣. وهو في: الكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤، وشرح أبيات سيبويه ١٥٤/١، والخصائص ٤١٧/٢، والأزهية ص ٢٣٨، وخزانة الأدب ١٠٦/٥.

(٧٥) إعراب القرآن ٢٨٤/٣.

(٧٦) انظر: كشف المشكلات ١٠٥٧/٢.

(٧٧) انظر: الحجة لأبي علي ٤٥٦/٥.

(٧٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٧/٤.

(٧٩) انظر: الدر المصون ٦٤/٩.

قال أبو جعفر: ليس نفيه السماع بحجّة على من سمع، وقد روى هذا الحرف غير واحد منهم محمد بن سعدان النحوي في كتابه "كتاب القراءات "، وهو ثقة مأمون، وذكر أنها قراءة ابن عباس. قال أبو إسحاق (٨١): وقرئ { إنّ ابْنَكَ سُرِّقَ } وهو يحتمل معنيين: أحدهما: علم منه السّرق، والآخر: اتّهم بالسرق)) (٨٢).

وجه الخلاف بين أبي جعفر النحاس وأبي حاتم هو ثبوت القراءة بالآية، إذ إن أبا حاتم يحكي عدم سماعه لإسناد لها، وأبو جعفر يرى ثبوتها.

والحقّ مع أبي جعفر، فالقراءة ثابتة، فقد رويت عن النهشلي، وهو ممن قرأ على الكسائي(٨٣)، ورويت عن ابن أبي شُريح(٨٤).

وحكى القراءة جلّة من العلماء كابن خالويه(٨٥)، والعكبري(٨٦)، والسمين الحلبي (٨٧).

المسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: تَعَدِي الفِعْلِ (كَالَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { وإِذَا كَالُوْهُمْ }(٨٨)

قال أبو جعفر النّحاس: ((اختلف النحويون في موضع الهاء والميم. فقال جلهم: أبو عمرو بن العلاء والكسائي والأخفش وغيرهم: موضع الهاء والميم موضع نصب، وهو مذهب سيبويه.. وقال عيسى بن عمر: الهاء والميم في موضع رفع. وعبر عنه أبو حاتم بأن المعنى عنده: هم إذا

---

(٨٠) سورة يوسف، آية ٨١.

(٨١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٥/٣. يقول: ((ويجور " سُرِّقَ " ألا أن " سَرَقَ " آكد في القراءة، و " سُرِّقَ " يكون على ضربين: سُرِّق: علم أنه سَرَق، وسُرّق: اتهم بالسرق)).

(٨٢) إعراب القرآن ٣٤١/٢.

(٨٣) انظر: شواذ القراءات ص ٢٥٠.

(٨٤) انظر: المستنير ٢١٩/٢.

=(٨٥) انظر: القراءات الشاذة ص ٦٥.

(٨٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٧١٥/١.

(٨٧) انظر: الدر المصون ٥٤٣/٦.

(٨٨) سورة المطففين، آية: ٣.

كالوا أو وزنوا يخسرون... قال أبو جعفر: والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب)) (٨٩).

اختلف العلماء في توجيه الضمير في قوله تعالى: { وإذَا كَالوهُم } على قولين (٩٠):

الأول: أن " هم " في موضع نصب مفعول به، ويعود على الناس، أي: إذا كالوا الناس، أو وزنوا الناس، ويكون هنا الفعل متعديًا لاثنين، لأحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، والتقدير: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذف الجار وأوصل الفعل، بمنزلة: ضربوهم، والأصل: كالوهم المبيع، فحذف المفعول به لحصول العلم به (٩١).

والثاني: أن الضمير " هم " ضمير رفع مؤكد للواو، والضمير عائد على المطففين، ويكون على هذا قد حذف المكيل والمكيل له، والموزون والموزون له. وهو قول عيسى وحمزة (٩٢).

والراجح القول الأول، وهو ما صوبه أبو جعفر النحاس، يقول ابن خالويه: ((اتفقت القرّاء السبعة على { كالوهم } أن يجعلوا الهاء والميم مفعولاً)) (٩٣). ويقول المنتجب الهمداني: ((والوجه هو الأول، وعليه الحذّاق من النحاة)). وهو قول الزجاج(٩٤)، وابن خالويه(٩٥)، والباقولي(٩٦)، والعكبري(٩٧)، والصفاقسي(٩٨)، وصوّبه ابن هشام (٩٩).

---

(٨٩) إعراب القرآن ١٧٤/٥.

(٩٠) انظر: الدر المصون ٧١٦/١٠-٧١٧.

(٩١) انظر: الفريد ٦٤٠/٤.

(٩٢) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٥٠/٢، والمجيد ص ٣٨٨ (رسالة).

(٩٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٤٥٠/٢.

(٩٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٧/٥.

(٩٥) انظر: إعراب القراءات السبع ٤٥٠/٢.

(٩٦) انظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٤٣٧/٢.

(٩٧) انظر: التبيان ١٢٧٦/٢.

(٩٨) انظر: المجيد ص ٣٨٨.

(٩٩) انظر: مغني اللبيب ٥٩٦/٢.

والدليل على ذلك:

أولا: أن رسم الواو في المصحف بغير ألف بعدها (١٠٠). ويرى مكي أنه لو كان أراد أن تكون ضميرًا مؤكدًا لوضع بعد الواو ألفًا (١٠١).

ثانيًا: أن الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى: أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين، صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر (١٠٢)، وهذا لا يصح؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد (١٠٣).

المسْأَلَةُ العَاشِرَةُ: جَوَابُ القَسَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { وَالسَّمَاءِ ذِاتِ البرُوجِ }(١٠٤)

قال أبو جعفر النّحاس: ((واختلف النحويون في جواب القسم، فمنهم من قال: هو محذوف، ومنهم من قال: التقدير: لَقُتِل أصحاب الأخدود، وحذف اللام، ومنهم من قال: الجواب { إنّ بَطْشَ رَبّكَ لَشَدِيد }. وقال أبو حاتم: التقدير: قتلَ أصحابُ الأخدود والسماء ذات البروج.

قال أبو جعفر: وهذا غلط بيّن، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز: والله قام زيد، بمعنى: قام زيد والله. وأصل هذا في العربية أنّ القسم إذا ابتدئ به لم يجز أن يلغى ولا ينوى به التأخير)) (١٠٥).

اختلف النحويون في جواب القسم في قوله تعالى: { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ } على أقوال:

الأول: أنه محذوف، يدل عليه قوله: { قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ }(١٠٦)، كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أنهم بهذه الأشياء ملعونون، يعني: كفار مكة، كما لُعِن أصحاب الأخدود، وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين،

---

(١٠٠) انظر: التبيان ١٢٧٦/٢.

(١٠١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٠٥/٢.

(١٠٢) انظر: الكشاف ٢٣٠/٤، والفريد ٦٤٠/٤، والدر المصون ٧١٦/١٠، ومغني اللبيب ٥٩٦/٢.

(١٠٣) انظر: الكشاف ٢٣٠/٤.

(١٠٤) سورة البروج، آية: ١.

(١٠٥) إعراب القرآن ١٩١/٥.

(١٠٦) سورة البروج، آية: ٤.

وتصبيرهم على أذى أهل مكة، وتذكيرهم بما جرى على من تقدّمهم من التعذيب على الإيمان. وهذا قول الزمخشري [١٠٧].

وقيل: تقديره: لتبعثن [١٠٨]. واختاره الصفاقسي [١٠٩].

الثاني: أن جواب القسم محذوف، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر، كما قيل: يا أيها الإنسان، في كثير من الكلام. وبه قال الفراء [١١٠]. وعلل ذلك بقوله: ((ولم نجد العرب تدع القسم بغير لام يُسْتقبَل بها أو " لا " أو " إن " أو " ما "، فإن يكن كذلك، فكأنه مما ترك فيه الجواب، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر)).

الثاني: أن جواب القسم مذكور، وهو قوله:{ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ }، والتقدير: لقد قُتِل، فحذف اللام، كما في قوله تعالى: { والشَّمْسِ وَضُحَاها.. قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها }[١١١]، وحذفت اللام لطول الكلام [١١٢]. وبه قال الأخفش [١١٣]. واختاره مكي بن أبي طالب[١١٤]، قال السمين الحلبي: ((هذا جواب القسم على المختار)) [١١٥].

الثالث: أن جواب القسم قوله تعالى: { إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ }[١١٦]، حكاه الأخفش [١١٧]. وبه قال المبرد[١١٨]، والزجاج[١١٩]، وأبو البركات الأنباري [١٢٠].

---

(١٠٧) انظر: الكشاف ٢٣٧/٤.

(١٠٨) انظر: الفريد ٦٥٢/٤.

(١٠٩) المجيد ص ٣٩٧.

(١١٠) انظر: معاني القرآن ٢٥٣/٣.

(١١١) سورة الشمس، آية: ١، ٩.

(١١٢) انظر: المقتضب ٣٣٦/٢.

(١١٣) انظر: معاني القرآن ٥٣٥/٢.

(١١٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٠٩/٢.

(١١٥) الدر المصون ٧٤٣/١٠.

(١١٦) سورة البروج، آية: ٩.

(١١٧) انظر: معاني القرآن ٥٣٥/٢.

(١١٨) انظر: المقتضب ٣٣٦/٢.

الرابع: أن جواب القسم قوله تعالى: { إنّ الّذينَ فَتَنُوا }[١٢١]، ورجحه المنتجب الهمداني[١٢٢].

الخامس: أن الآية على التقديم والتأخير، كأنه قال: قتل أصحاب الأخدود، والسماء ذات البروج. وقد أجازه الأخفش[١٢٣]، وهو قول أبي حاتم.

والرأي الراجح هو القول الثاني؛ لجواز حذف اللام من الدخول على الجواب[١٢٤].

المسْأَلَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فِعْلُ المصْدَرِ (دَأْب)

قال أبو جعفر: ((قال أبو حاتم: وسمعت يعقوب يَذْكُر { كَدَأَبِ }[١٢٥]، بفتح الهمزة وقال لي، وأنا غُليّم: على أيّ شيء يجوز " كَدَأَبِ " ؟ فقلت: أظنّه من: دَئِبَ يَدْأَبُ دَأَبًا، فقبل ذلك منّي، وتعجّب من جودة تقديري على صغري، ولا أدري أيقال ذلك أم لا ؟

قال أبو جعفر: هذا القول خطأ لا يقال البتّة: دَئِبَ، وإنما يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ، دؤوبًا ودَأبا، هكذا حكى النحويون منهم الفراء[١٢٦]، حكى في كتاب المصادر كما قال:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتُهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ[١٢٧]

---

(١١٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٥.

(١٢٠) انظر: البيان ٥٠٥/٢.

(١٢١) سورة البروج، آية: ١٠.

(١٢٢) انظر: الفريد ٦٥٢/٤.

(١٢٣) انظر: معاني القرآن ٥٣٥/٢.

(١٢٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٧٧٧/٤.

(١٢٥) سورة آل عمران، آية: ١١.

(١٢٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/٢.

(١٢٧) البيت لامرئ القيس، في ديوانه ص ٩. وهو في: جمهرة اللغة ص ٦٨٨، والمنصف ١٥٠/١، وشرح الكافية للرضي ٦٦٨/٢، وخزانة الأدب ٢٢٣/٣.

فأما " الدأب " فإنه يجوز كما يقال: شَعْر وشَعَر ونَهْر ونَهَر؛ لأن فيه حرفًا من حروف الحلق)) (١٢٨).

وقال أبو جعفر في موطن آخر: ((﴿ قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَما حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾(١٢٩)، دَأَباً مصدر؛ لأن معنى تزرعون: تدأبون، وحكى أبوحاتم عن يعقوب " دَأَباً " بتحريك الهمزة، وروى حفص عن عاصم(١٣٠)، وفيه قولان: قول أبي حاتم أنه من: دَئِبَ. قال أبو جعفر: ولا يعرف أهل اللغة إلا " دَأَبَ ". والقول الآخر: أنه حرّك؛ لأن فيه حرفًا من حروف الحلق)) (١٣١).

يرى أبو حاتم أن المصدر " دَأَب " فعله: دَئِبَ، ويرى أبو جعفر النحاس أن فعله هو " دَأَبَ "، مستدلاً بأن أهل اللغة لا يعرفون إلا الفعل " دَأَب "، وما قاله أبو جعفر هو الصواب، وهو قول الزجاج(١٣٢)، وابن دريد(١٣٣)، وأبي منصور الأزهري(١٣٤)، وابن فارس(١٣٥)، والجوهري(١٣٦)، وابن منظور (١٣٧).

ومصدر " دَأَبَ " يأتي على وجهين: بفتح الهمزة وسكونها. قال أبو منصور الأزهري: ((دَأَبْتُ، أَدْأَبُ، دَأْبًا، دَأَبًا، ودَؤوبًا: إذا اجتهدت في الشيء)) (١٣٨). وفي مصدره يقول الفراء في قوله تعالى: { قالَ تَزْرَعُونَ

---

(١٢٨) إعراب القرآن ٣٥٩/١.

(١٢٩) سورة يوسف، آية: ٤٧.

(١٣٠) انظر: السبعة ص ٣٤٩، والحجة ص ٣٥٩. وقرأ الباقون بسكونها.

(١٣١) إعراب القرآن ٣٣٢/٢.

(١٣٢) انظر: معاني القرآن ٣٨٠/١.

(١٣٣) انظر: جمهرة اللغة ١٠١٩/٢.

(١٣٤) انظر: تهذيب اللغة ٢٠٢/١٤.

(١٣٥) انظر: مجمل اللغة ٣٤٣/١.

(١٣٦) انظر: الصحاح ١٢٣/١.

(١٣٧) انظر: لسان العرب ٣٦٨/١.

(١٣٨) تهذيب اللغة ٢٠٢/١٤.

سَبْعَ سِنِينَ دَأْباً فَما حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ }[١٣٩]: ((وقوله: دَأْبًا، وقرأ بعض قرائنا {سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا}: فَعَلاً، وكذلك كل حرف فُتح أوله وسُكّن ثانيه، فتثقيله جائز، إذا كان ثانيه همزة أو عينًا أو غينًا، أو حاءً، أو خاءً، أو هاءً)) [١٤٠].

ويرى السمين الحلبي أنهما لغتان، يقول: ((وهما لغتان في مصدر: دَأَبَ يدأب، أي: داوم على الشيء ولازمه. وهذا كما قالوا: ضَأْن وضأَن، ومعْز ومَعَز))[١٤١].

(١٣٩) سورة يوسف، آية: ٤٧.

(١٤٠) معاني القرآن ٤٧/٢. وانظر: مجمل اللغة ٣٤٣/١.

(١٤١) الدر المصون ٥٠٩/٦.

المسْأَلَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَصْدَرُ الفِعْلِ (دَفَعَ)

قال أبو جعفر: ((و " دفاع ": مرفوع بالابتداء عند سيبويه. " الناس ": مفعولون. " بعضهم ": بدل من الناس " ببعض " في موضع المفعول الثاني عند سيبويه، وهو عنده مثل قولك: ذهبت بزيد، فـ " بزيد " في موضع مفعول، واختار أبو عبيد {وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ }(١٤٢)، وأنكر " دفاع " وقال: لأن الله تعالى لا يغالبه أحد.

قال أبو جعفر: القراءة بـ " دفاع " حسنة جيدة، وفيها قولان:

قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد، يذهب إلى أنه مثل طارقت النعل.

وأجود من هذا، وهو مذهب سيبويه، لأن سيبويه (١٤٣) قال: وعلى ذلك: دفعت الناس بعضهم ببعض، ثم قال: ومثل ذلك { وَلَولا دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ }.

قال أبو جعفر: هكذا قرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه، أن يكون " دفاع " مصدر " دفع " كما تقول: حسبت الشيء حسابا، ولقيته لقاء، وهذا أحسن، فيكون " دفاع ودفع " مصدرين لدفع)) (١٤٤).

يرى أبو حاتم أن الفعلين " دافع و دفع " واحد، وأما أبو جعفر فيرى أن " دفاع ودَفْع " مصدران للفعل " دفَعَ ".

ويبدو أن أبا حاتم قصد اتفاق المعنى بأنهما واحد، وهو قول أبي منصور الأزهري، يقول: ((والمعنى في الدفاع والدفع واحد، يقال: دافع الله عنك السوء، ودفع عنك السوء)) (١٤٥). وقد جوّز ذلك أبو إسحاق الزجاج(١٤٦).

---

(١٤٢) سورة البقرة، آية: ٢٥١. قرأ نافع ويعقوب { دِفاع }، وقرأ الباقون { دَفْع } بغير ألف. انظر: السبعة ص ١٨٧.

(١٤٣) انظر: الكتاب ١/١٥٣.

(١٤٤) إعراب القرآن ١/٣٢٧-٣٢٨.

=(١٤٥) القراءات وعلل النحويين ١/٨٨.

(١٤٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٣.

ويرى الباقولي(١٤٧)، وابن أبي مريم (١٤٨)، والمنتجب الهمداني(١٤٩)، والسمين الحلبي (١٥٠)أن " دفاع " يجوز أن يكون مصدرًا لـ: دَفَع دِفاعًا، كما تقول: كتب كِتَابًا، ويجوز أن يكون مصدر: دافَعَ يدافع مدافعة ودِفاعًا، كما تقول: قاتل يقاتل قتالاً ومقاتلة، وليس فاعل هنا مما يكون الفعل فيه من اثنين.

ويرى مكي بن أبي طالب وفاقًا لأبي جعفر أن " دفاع ودفْع " مصدران لـ " دَفَع "، يقول: ((ويجوز أن يكون مصدرًا لـ " دَفَع " كقولهم: آب إيابًا، ولقيته لقاء.. فيكون على هذا " دفاع ودفْع " بمعنى، مصدران لـ " دَفَع ")) (١٥١).

ويرى السمين الحلبي أن القراءتين تتحدان في المعنى، وهو ماذهب إليه أبو حاتم(١٥٢).

والصحيح أن أبا حاتم السجستاني قصد اتحاد القراءتين في المعنى في الآية الكريمة، سواء أكان الفعل " دفع " أم " دافع ". وهو ماذهب إليه الباقولي، وابن أبي مريم، والمنتجب الهمداني، والسمين.

المسْأَلَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: تَوْجِيْهُ قِرَاءَةِ { النَّسْء } فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { إِنَّمَا النَّسيءُ }(١٥٣)

قال أبو جعفر: ((قال أبو حاتم: قرأها ابن كثير بإسكان السين. قال أبو جعفر: المعروف عن قراءة ابن كثير { إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ }، على فعيل)) (١٥٤).

قرأ الجمهور { النَّسيء } بهمزة بعد الياء(١٥٥)، وقرأ ورش عن نافع {النّسيّ}(١٥٦) بإبدال الهمزة ياء وإدغامها الياء فيها، وقرأ السلميّ

---

(١٤٧) انظر: كشف المشكلات ١/١٧٩.

(١٤٨) انظر: الموضح ١/٣٣٦.

(١٤٩) انظر: الفريد ١/٤٩٢.

(١٥٠) انظر: الدر المصون ٢/٥٣٤.

(١٥١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٠٥.

(١٥٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٣٤.

(١٥٣) سورة التوبة، آية: ٣٧.

=(١٥٤) إعراب القرآن ٢/٢١٣.

(١٥٥) انظر: السبعة ص ٣١٤.

وطلحة والأشهب وشبل { النّسْء } بإسكان السين، وقرأ مجاهد والسلمي وطلحة { النّسُوء } بزنة فعول [١٥٧].

ونسب ابن خالويه إسكان السين لابن كثير، يقول: ((والنّسيء، على وزن " النَّسْع " ابن كثير)) [١٥٨]. ويقول: ((روى عبيد عن شبل عن ابن كثير { إنّما النّسيّ } مشددة الياء، ومثله: خطيئة وخطيّة، وهنيئًا وهنيًّا. وروي عنه أيضًا { إنما النَّسْء} على وزن " النّسْع " جعله مصدرًا مثل الضّرب، ضربت ضربًا، ونسأت نسْأً. وروي عنه وجه رابع { إنما النُّسى } على وزن " الدُّمى " })) [١٥٩]. وحكاها عنه ابن جني[١٦٠].

وقال الكرماني: ((وعن ابن كثير { إنما النّسيء } بسكون السين والهمزة، وعنه وعن أبي جعفر { النسيّ } بتشديد الياء)) [١٦١].

ولهذا يتبيّن أن أبا حاتم قد اطلع على تلك القراءة التي نسبها له مجموعة من الأئمة، وهي قراءة لم تصل إلى أبي جعفر النحاس.

---

(١٥٦) انظر: الكشف ٥٠٢/١.

(١٥٧) انظر: الدر المصون ٤٦/٦-٤٧.

(١٥٨) القراءات الشاذة ص ٥٢.

(١٥٩) إعراب القراءات السبع ٢٤٧/١.

(١٦٠) انظر: المحتسب ٢٨٧/١.

(١٦١) شواذ القراءات ص ٢١٣.

المسْأَلَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَجِيءُ التَّمْييزِ مَعْرِفَةً

قال أبو جعفر: ((﴿ وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾(١٦٢)، فيه وجوه: إن أنت رفعت " آثمًا " على أنه خبر " إنَّ " و " قلبه " فاعل سدّ مسدّ الخبر، وإن شئت رفعت " آثمًا " على الابتداء و " قلبه " فاعل، وهما في موضع خبر " إنّ "، وإن شئت رفعت " آثمًا " على أنه خبر الابتداء ينوى به التأخير. وإن شئت كان " قلبه " بدلا من " آثم " كما تقول: هو قلب الآثم وإن شئت كان بدلاً من المضمر الذي في " آثم ".

وأجاز أبو حاتم ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ ﴾(١٦٣) قال: كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلبًا.

قال أبو جعفر: وقد خطّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن " قلبه " معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيّ قلبه)) (١٦٤).

يرى أبو حاتم أنّ " قلبَه " في قراءة ابن أبي عبلة، منصوبة على التمييز، يقول مكي: ((وأجاز أبو حاتم نصب " قلبَه " بـ " آثم " ثم نصبه على التفسير)) (١٦٥). وقد تعقبّه أبو جعفر النحاس، بأنه لا يجوز أن تعرب تمييزًا؛ لكونه معرفة، والتمييز نكرة.

والمسألة محل خلاف بين النحويين على قولين:

القول الأول: عدم جواز مجيء التمييز معرفة، إذ لا يكون التمييز إلا نكرة. وهو قول البصريين(١٦٦). وهو ما اختاره أبو جعفر النحاس.

وقد استدلوا بما يلي:

---

(١٦٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٣.

(١٦٣) قرأ بنصب " قَلْبَه " ابن أبي علبة. انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٨/١، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٨، وشواذ القراءات للكرماني ص ١٠٥.

(١٦٤) إعراب القرآن ٣٤٩/١-٣٥٠.

(١٦٥) مشكل إعراب القرآن ١٤٦/١.

=(١٦٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/١، وشرح ألفية ابن معط ٥٨٣/١، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، والدر المصون ٦٨٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٣.

أولا: أن المقصود من التمييز بيان ما انبهم من الذوات، وهذا يحصل في لفظ التنكير، فلا فائدة في التعريف (١٦٧).

ثانيًا: أنه إن كان معرفة كان مخصوصًا، وإذا كان نكرة كان شائعًا في نوعه، والتمييز يدل على جنس تخلص من خلال (١٦٨).

ثالثًا: أنه لو صح تعريفه لصح إضماره، لكن إضماره لا يصح، ولم يأت في كلام العرب مضمرًا (١٦٩).

رابعًا: أن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال (١٧٠).

القول الثاني: جواز مجيء التمييز معرفة. وهو قول الكوفيين(١٧١). واختاره ابن الطراوة(١٧٢)، وهو قول أبي حاتم السجستاني.

وقد استدلوا بالسماع، إذ ورد جملة من الشواهد جاء فيها التمييز معرفة، ومن ذلك قول العرب: غَبِنَ رأيَه، ووَجِع بطْنَه ورأسَه(١٧٣). وقال الفراء عند قراءة النصب التي أجازها أبو حاتم: ((وأجاز قوم { قَلْبَهُ } بالنصب، فإن يكن حقًا فهو من جهة قولك: سفهتَ رأيَك، وأثمِتَ قلبَكَ)) (١٧٤).

واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: { إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ }(١٧٥). وقول العرب: قبضتُ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ(١٧٦). وحكى الكسائي: هو أحسن الناس هَاتَينِ، يريد: عينيه(١٧٧). ومنها قول الشاعر:

---

(١٦٧) انظر: البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢.

(١٦٨) انظر: المقتضب ٣٢/٣.

(١٦٩) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٦/٣.

(١٧٠) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٦/٣.

(١٧١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٥٨٠/١، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٦/٣.

(١٧٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢.

(١٧٣) انظر: إصلاح المنطق ص ٣٠٢،وشرح التسهيل ٢:٣٨٦، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤.

(١٧٤) معاني الفراء ١٨٨/١.

(١٧٥) سورة البقرة، آية: ١٣٠.

رَأَيتُكَ لما أنْ عَرَفْتَ جِلادَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَابَكْرُ عَنْ عَمْرِو(١٧٨)

ومن ذلك قراءة النصب في { آثِمٌ قَلْبَهُ }. وقد اختلف في توجيه النصب فيها، فقيل: بدل من اسم " إنّ " بدل بعض من كل. وقيل: منصوب على التشبيه بالمفعول به. وقيل: على التمييز (١٧٩).

والراجح في مجيء التمييز معرفة ماذهب إليه البصريون، وهو قول أبي جعفر، من عدم جواز مجيء التمييز معرفة، وأما ما استدل به المجيزون فهو مؤول بأن المضاف على نية الانفصال فيما ورد من أمثلة، وأنّ " أل " زائدة فيما جاء معرّفًا بها، أو على تضمين فعل متعد، أو منصوبة على نزع الخافض (١٨٠).

---

(١٧٦) انظر: الإنصاف ٣١٣/١، وشرح الجمل ٨١/٢.

(١٧٧) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٧/٣.

(١٧٨) البيت لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص ٣١٠. وانظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٢/ والمساعد ١٩٩/١، والمقاصد الشافية ٥٢٧/٣، وهمع الهوامع ٢٧٨/١، ٧٢/٤.

(١٧٩) انظر: الدر المصون ٦٨٥/٢-٦٨٦.

(١٨٠) انظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤، والمساعد ٦٥/٢، والمقاصد الشافية ٥٢٨/٣.

المسْأَلَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: حَذْفُ التَّمْييزِ المفَسِّرِ للفَاعِلِ المضْمَرِ في بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ

قال أبو جعفر: ((وأما قراءة الحسن(١٨١) [{ بِعَذَابٍ بِئسَ بما }] (١٨٢) فزعم أبو حاتم أنه لا وجه لها قال: لأنه لا يقال: مررت برجل بئس، حتى يقال: بئس الرجل وبئس رجلا.

قال أبو جعفر: وهذا مردود من كلام أبي حاتم. حكى النحويون: إن فعلت كذا وكذا فيهاونعمت، يريدون: ونعمت الخصلة، فالتقدير على قراءة الحسن: بعذابٍ بئس العذاب وبعذاب بئس على فعل مثل حذر)) (١٨٣).

اعترض أبو حاتم على قراءة الحسن { بعذابٍ بِئْسَ بما }؛ لعدم جواز قولك: مررت برجلٍ بئسَ. وخالفه في ذلك أبو جعفر.

والعلة التي يعتمد عليها أبو حاتم في عدم وجاهة القراءة، أن " بئس " فاعلها ليس مفهومًا، وليس ثمة تمييز مفسّر للضمير. وهذه المسألة محل خلاف بين النحويين:

القول الأول: جواز حذف التمييز إذا كان الفاعل مضمرًا، إذا كان المعنى مفهومًا، ومنه قول العرب: إن فعلتَ كذا وكذا فبها ونعمت، أي: ونعمت فعلةً فعلتُك.

وممن قال به أبوجعفر النحاس، وابن عصفور(١٨٤)، ويرى ابن مالك أن الغالب هو الذكر (١٨٥)، واستدل على الحذف؛ للعلم به، بقول الرسول،

---

(١٨١) انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٤٧، والمحتسب ٢٦٤/١، وشواذ القراءات للكرماني ص ١٩٧.

(١٨٢) سورة الأعراف، آية: ١٦٥. وفيها وجوه من القراءات، منها: قرأ نافع وأبو جعفر وشيبة { بعذاب بِيس} بغير همز، وقرأ ابن عامر بهمزة ساكنة، وقرأ الباقون بهمزة مكسورة قبل الياء على وزن " فعيل "، وقرأ أبو بكر عن عاصم { بَيْئس } بياء ساكنة بين ياء وهمزة مفتوحتين على وزن " فيعل "، وقرأ يعقوب القارىء {بئس} على وزن " شهِد ". انظر: السبعة س ٢٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٨/٢-١٥٩، والحجة ض ٣٠٠، والتبصرة ص ٥١٨-٥١٩، والفريد ٣٧٦/٢، والدر المصون ٤٩٦/٥.

(١٨٣) إعراب القرآن ١٥٩/٢.

(١٨٤) انظر: المقرب ٦٦/١.

(١٨٥) انظر: شرح التسهيل ١٣/٣.

صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ تَوَضَّأ يومَ الجمعةِ فبها ونِعْمَتْ)) (١٨٦)، أي: فبالسنّة، ونعمت السّنّة سنّةً.

القول الثاني: عدم جواز حذف التمييز من المضمر فاعله، وهو قول أبي حيان، ونسبه للأندلسين(١٨٧)، ورأوا أن قولهم: فبها ونعمت، يعدّ شاذًّا. وقد نصّ سيبويه على وجوب التفسير عند الإضمار، يقول: ((ولا يجوز أن تقول: نِعْمَ، ولا: ربّه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير)) (١٨٨). وهو قول أبي حاتم.

ويدافع السمين الحلبي عن رأي أبي حاتم بقوله: ((أبو حاتم معذور في ردّ القراءة فإن الفاعل ظاهرًا غيرُ مذكور، والفاعل عمدة، لا يجوز حذفه)) (١٨٩).

والصحيح ما ذهب إليه أبو حاتم، وما ورد من شواهد تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(١٨٦) أخرجه ابن ماجه في السنن ٣٤٧/١.

(١٨٧) انظر: التذييل والتكميل ١١٣/١٠.

(١٨٨) الكتاب ١٧٦/٢.

(١٨٩) الدر المصون ٤٩٩/٥.

المسْأَلَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: نَعْتُ المُفْرَدِ بِالجَمْعِ

قال أبو جعفر النّحاس: ((وقرأ طلحة ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ }[١٩٠]، وهذا عند أبي حاتم لحن؛ لأن الريح واحدة، فلا تنعت بجمع. قال أبو حاتم: يقبح أن يقال: الريح لواقح، قال: وأما قولهم: اليمين الفاجرة تدع الدار بلاقع[١٩١]، فإنما يعنون بالدار البلد، كما قال عزّ وتعالى: {فَأَصْبَحُوا في دَارِهِم جَاثِمِينَ }[١٩٢].

وقال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا، غلط بيّن. وقد قال الله جل وعزّ: { والمَلَكُ عَلَى أَرْجَائهَا }[١٩٣]، يعني: الملائكة لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، وكذا الريح بمعنى الرياح)) [١٩٤].

يرى أبو حاتم أنه لا ينعت الواحد بالجمع، ولذا رأى أن القراءة لحن، وغلطه في ذلك النحاس.

والصحيح ما قاله النحاس؛ لأمور:

أولها: أن الريح يراد بها الجنس والكثرة، ولهذا وصفت بالجمع [١٩٥].

ثانيها: قد حكى الفراء قولهم: جاءت الريح من كل مكان [١٩٦]. فلو كانت ريحا جاءت من مكان واحد، فقولهم من كل مكان، وقد وحدوها، تدل على أن بالتوحيد معنى الجمع [١٩٧].

---

(١٩٠) سورة الحجر، آية: ٢٢. وقرأ الباقون { الرِّيَاح }. انظر: السبعة ص ١٧٣، وحجة القراءت ٢ ٣٨٢، والموضح ٧١٩/٢.

(١٩١) انظر: لسان العرب ٢١/٨ (بلقع). قال ابن منظور: ((ومعنى بَلاقِعَ أَن يفتقر الحالف ويذهب ما في بيته من الخير والمال سِوى ما ذُخِر له في الآخرة من الإِثم وقيل هو أَن يفرّق الله شمله ويغير عليه ما أَولاه من نعمه والبلاقِعُ التي لا شيء فيها)).

(١٩٢)سورة الأعراف، آية: ٩١.

(١٩٣) سورة الحاقة، آية: ١٧.

(١٩٤) إعراب القرآن ٣٧٩/٢.

(١٩٥) انظر: حجة القراءات ص ٣٨٢، ومشكل إعراب القرآن ٤١٢/١، والموضح ٧١٩/٢، والفريد ١٩٣/٣.

(١٩٦) انظر: معاني القرآن ٨٧/٢.

وثالثها: أن التلحين مما انفرد به أبو حاتم بذلك، ولم يوافقه أحد من النحويين.

المسْأَلَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الجرُّ عَلَى الجِـوَارِ

قال أبو جعفر النّحاس: ((وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش { ذو القُوَّةِ المَتينِ}(١٩٨)، بالخفض على النعت للقوة. وزعم أبو حاتم: أن الخفض على قرب الجوار. قال أبو جعفر: والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام العرب. وهو عند رؤساء النحويين غلط)) (١٩٩).

اختلف النحويون بالحر على الجوار على أقوال:

الأول: جواز الجرّ على الجوار مطلقًا، وهو مذهب جمهور النحويين (٢٠٠)، ومنهم: سيبويه(٢٠١)، والفراء (٢٠٢)، والأخفش(٢٠٣)، والسيرافي(٢٠٤)، وأبو البركات الأنباري(٢٠٥)، والعكبري(٢٠٦)، وابن مالك(٢٠٧). وعزاه ابن هشام إلى جماعة من المفسرين والفقهاء (٢٠٨). وهو مذهب أبي حاتم.

---

(١٩٧) انظر: حجة القراءات ص ١١٨.

(١٩٨) سورة الذاريات، آية: ٥٨. القراءة بالجر قراءة شاذة. انظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/٣، والقراءات الشواذ لابن خالويه ص ٢٤٥، والمحتسب ٢٨٩/٢. والجمهور بالرفع.

(١٩٩) إعراب القرآن ٢٥٢/٤.

(٢٠٠) انظر: ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤، وهمع الهوامع ٤٤٠/٢.

(٢٠١) انظر: الكتاب ٦٧/١.

(٢٠٢) انظر: معاني القرآن ٧٤/٢.

(٢٠٣) انظر: معاني القرآن ٤٦٦/٢.

(٢٠٤) انظر: شرح الكتاب ٥٢/٣.

(٢٠٥) انظر: الإنصاف ٦٠٢/٢.

(٢٠٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.

(٢٠٧) انظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣.

(٢٠٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٢٩.

وعلى هذا القول يكون الجرّ على الجوار في النعت، والعطف، والتوكيد، ولم يحفظ في البدل (٢٠٩).

وقد استدلوا بما استدل به أبو حاتم، وأيضًا قوله تعالى: { مَثَلُ الّذينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم أَعْمَالُهُم كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ في يَومٍ عَاصِفٍ }(٢١٠)، فـ " عاصف " نعت مرفوع لـ " الريح "، وجرّه للمجاوره. وقراءة من قرأ { وَامْسَحوا بِرُؤسِكُم وأَرْجُلِكم إلى الكَعْبَينِ } (٢١١)، بجر " أرجلكم ". وغيرها من الأدلة.

الثاني: جواز الجر على الجوار في النعت فقط. وهذا مذهب ابن جني في أحد قوليه(٢١٢)، والزمخشري(٢١٣)، وأبي حيان(٢١٤).

وقد عللوا ذلك بأن النعت أشد مجاورة لتابعه، بلا واسطة، أما العطف ففصل بواسطة حرف العطف، وجواز إظهار العامل في بعض المواضع، فكان بعيدًا عن المجاورة (٢١٥).

وقد خرجوا أدلة المجيزين في غير النعت على تقدير فعل محذوف يتعدى بالباء: افعلوا بإرجلكم الغسل (٢١٦).

الثالث: منع الجر على الجوار. وهو مذهب الزجاج(٢١٧)، وابن خالويه(٢١٨)، ومكي القيسي(٢١٩)، وابن الحاجب(٢٢٠). وهو قول أبي جعفر

---

(٢٠٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٢١٠) سورة إبراهيم، آية: ٥٨.

(٢١١) سورة المائدة، آية: ١٢. وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وأبي بكر عن عاصم. إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٤٣/١، والحجة لأبي على الفارسي ٨١/٣.

(٢١٢) انظر: المحتسب ٢٨٩/٢، والخصائص ٢٢٣/٣.

(٢١٣) انظر: الكشاف ٣٧٢/٢.

(٢١٤) انظر: البحر المحيط ١٩٢/٤، وهمع الهوامع ٤٤١/٢.

(٢١٥) انظر: خزانة الأدب ٩٤/٥-٩٥.

(٢١٦) انظر: البحر المحيط ١٩٢/٤.

(٢١٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/٢.

(٢١٨) انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢١٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٠/١.

النحاس (٢٢١). وقد لجأوا إلى تأويل كل ماورد مما يحتمل أنه على الجر على الجوار، وحكموا على بعضها بالشذوذ.

والصحيح القول الأول، وهو جواز الجر على الجوار، وهو ماذهب إليه أبو حاتم السجستاني؛ لأنه – أوّلاً - قول جمهور النحويين. وثانيًا:كثرة السماع فيه من كلام الله، وقول العرب شعرًا ونثرًا.

(٢٢٠) انظر: الأمالي النحوية ١/١٤٩.

(٢٢١) انظر: إعراب القرآن ١/٣٠٧، ٢/٩.

المسْأَلَةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: وَجْهُ رَفْعِ الاسْمِ المعْطُوفِ {جَنَّات} فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِها قِنْوانٌ دانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنابٍ }(٢٢٢)

قال أبو جعفر: ((وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش، وهو الصحيح من قراءة عاصم: { وَجَنَّاتٌ } بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد، وأبو حاتم، حتى قال أبو حاتم: هي محال؛ لأن الجنات لا تكون من النخل.

قال أبو جعفر: والقراءة جائزة، وليس التأويل على هذا، ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: ولهم جنات)) (٢٢٣).

اختلف في توجيه قراءة الرفع على قولين:

الأول: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، واختلف في تقديره: فقدّره أبو جعفر النحاس بـ: ولهم جنّات (٢٢٤). فقدّره الزمخشري متقدّمًا، أي: وثَمَّ جنات (٢٢٥). وقدّره أبو البقاء العكبري بـ: ومن الكرم جنّات (٢٢٦). وقدّره ابن عطية بـ: ولكم جنّات(٢٢٧).

واستحسن السمين الحلبي تقدير أبي البقاء العكبري؛ لما فيه من حسن المقابلة مع قوله: ومن النخل، أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا.

الثاني: أن يكون معطوفًا على " قنوان "؛ تغليبًا للجوار.وسوّغه الزمخشري على معنى(٢٢٨): وحاصله أو مخرجه من النخل قنوان،

---

(٢٢٢) { وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِها قِنْوانٌ دانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنابٍ } الأنعام، آية ٩٩. قرأ الباقون بالنصب لـ " جنات ". انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٣٩، والمبسوط ص ١٩٩.

(٢٢٣) إعراب القرآن ٨٦/٢.

(٢٢٤) انظر: إعراب القرآن ٨٦/٢.

(٢٢٥) انظر: الكشاف ٥٢/٢.

(٢٢٦) انظر: التبيان ٥٢٥/١.

(٢٢٧) انظر: المحرر الوجيز٥/٣٠٠.

(٢٢٨) انظر: الكشاف ٥٢/٢.

وجنات من أعناب، أي: من نبات أعناب. قال أبو حيان معلقًا على هذا: ((وهذا العطف هو على أن لا يُلحظ فيه قيد من النخل)) (٢٢٩).

والصحيح في هذه المسألة ما قال به أبو جعفر، في كون " جنات " مبتدأ وخبره محذوف، وأما القول الثاني، فلا يصح؛ لأن العنب لا يخرج من النخل، ولا وجه لإنكار أبي حاتم القراءة؛ لأنّ لها وجهًا من العربية. وردّ المنتجب الهمداني على أبي حاتم بقوله: ((وليس قول من قال - وهو أبو محمد وأبو حاتم –: لا يجوز عطفها على " قنوان "؛ لأن الجنات لا تكون من النخيل، بمستقيم؛ لأنه يوهم أن الجنة لا تكون إلا من العنب دون النخيل، وليس الأمر كذلك، بل تكون الجنة من العنب على انفراده، ومن النخل على انفراده، وتكون منهما معًا بشهادة قوله تعالى: { أَيَوَدُّ أَحَدُكُم أَنْ تَكونَ لَهُ جَنَّةٌ من نَخِيلٍ وَعِنَبٍ }(٢٣٠)) (٢٣١).

المسْأَلَةُ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: المَنَادَى المضَافُ إلى مُضَافٍ إلى يَاءِ المتَكَلِّمِ

قال أبو جعفر: ((وقال الأخفش(٢٣٢) وأبو حاتم: { يَا ابْنَ أُمِّ }(٢٣٣)، كما يقول: يا غلامَ غلامِ أقبل.

قال أبو جعفر: يا غلامَ غلامِ لغة شاذة؛ لأن الثاني ليس بمنادى، فلا ينبغي أن تحذف منه الياء)) (٢٣٤).

يتعقب أبو جعفر أبا حاتم في قياسه الآية الكريمة بقولك: يا غلامَ غلامِ أقبل؛ لأن هذه الجملة تعدّ شاذة، لأن " غلام " الثانية ليست منادى.

وقد ذهب النحويون إلى أنه إذا كان المنادى مضافًا إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم، نحو: يا غلامَ أخي، ويا ابن صاحبي، فإن الياء يجب بقاؤها، ولا يجوز حذفها؛ لأن الاسم الثاني المتوسط بين الاسم الأول وياء المتكلم

---

(٢٢٩) البحر المحيط ١٩٠/٤.

(٢٣٠) سورة البقرة، آية: ٢٦٦.

(٢٣١) الفريد ٢٠٢/٢.

(٢٣٢) انظر: معاني القرآن ٣١٠/٢. ولم أقف عليه قوله هذا.

(٢٣٣) سورة الأعراف، آية: ١٥٠. قرأ بكسر الميم ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالفتح. انظر: السبعة ص ٤٢٣، والتبصرة ص ٥١٧.

(٢٣٤) إعراب القرآن ١٥٢/٢.

ليس بمنادى. يقول سيبويه: ((هذا باب ماتضيف إليه ويكون مضافًا إليك قبل المضاف إليه، وتثبت فيه الياء؛ لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، يصير بمنزلته في الخبر، وكذلك: يا غلامَ غلامي)) (٢٣٥). وقال المبرد: ((باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء، وذلك إذا أضفت اسمًا إلى اسم مضافٍ إليك، نحو قولك: يا غلامَ غلامي، ويا صاحب صاحبي، ويا ضاربَ أخي، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأنك إنما حذفت الأول كحذفك التنوين من زيد، فكان: يا غلام، بمنزلة: يا زيد. فإذا قلت: يا غلام زيد – لم يكن في زيد إلا إثبات النون؛ لأنه ليس بمنادى، فكذلك: ياغلام غلامي... فهذا حكم جميع الباب)) (٢٣٦).

والصحيح ما قال به أبو جعفر، وهو قول النحويين عامة، ولا وجه لقول أبي حاتم.

(٢٣٥) الكتاب ٢/٢١٣.

(٢٣٦) المقتضب ٤/٢٥٠-٢٥١.

المسْأَلَةُ العِشْرُونَ: مَنْعُ " زَكَرِيَّا " مِنْ الصَّرْفِ

قال أبو جعفر النّحاس: ((قال أبو حاتم: " زكَريَّ " (٢٣٧) بلا صرف؛ لأنه أعجمي. وهذا غلط؛ لأن ما كانت فيه ياء مثل هذه انصرف، ولم ينصرف " زكرياء " في المدّ والقصر؛ لأن فيه ألف تأنيث، والدليل على هذا أنه لا يُصرف في النكرة))(٢٣٨).

في " زكريَا " ثلاث لغات مشهورة (٢٣٩):

الأولى: زَكَرِيًّا، بالقصر. والثانية: زَكَرِيَّاء، بالمد. غير منوّن في الجهتين جميعًا(٢٤٠). والثالثة: زَكَرِيّ، بحذف الألف، معرب منوّن. وحكى الأخفش " زكْر " على وزن عَمْرو(٢٤١).

وقد خالف أبو حاتم في الثالثة، فرأى أن " زكرِيّ " بحذف الألف معرب غير منوّن، معلّلاً ذلك بأنه اسم أعجمي، وقد غلطه النحاس.

ويرى الزجاج وأبو منصور الأزهري أن اللغة الثالثة " زكريّ " لا يجوز القراءة بها في القرآن؛ لأنها مخالفة للمصحف، مع أنها كثيرة في كلام العرب (٢٤٢). وأما اللغة الأولى " زكريّا " فقد قرأ بها حفص وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون باللغة الثانية " زكرياء " بالمدّ والهمز (٢٤٣). وهاتان اللغتان فاشيتان عن أهل الحجاز (٢٤٤). وأما " زكريّ " بحذف الألف، وتشديد الياء فهي لغة نجد (٢٤٥).

---

(٢٣٧) انظر إلى حديث العلماء عنها عند قوله تعالى: { وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا } آل عمران، آية: ٣٧.

(٢٣٨) إعراب القرآن ٣٧٢/١.

(٢٣٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٢/١، والقراءات وعلل النحويين للأزهري ١١٣/١.

(٢٤٠) انظر: الحجة لابن خالويه ص ١٠٨.

(٢٤١) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٧٠، والدر المصون ١٤٤/٣. ولم أقف عليها في معاني القرآن، بل أشار إلى لغتي القصر والمد، وقال عن لغة القصر: ((وبه نقرأ)). ٢٠٠/١.

(٢٤٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/١.

(٢٤٣) انظر: التبصرة ص ٤٥٨.

(٢٤٤) انظر: الدر المصون ١٤٢/٣.

(٢٤٥) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٧٠/٢.

و " زكريّا " اسم أعجمي، وكان حقه أن يمنع من الصرف؛ للعلمية والعجمة، قياسًا على نظائره، ولكن النحويين رأوا أنه مشبه بما فيه الألف الممدودة والمقصورة، ولذلك يمتنع صرفه معرفة ونكرة، بخلاف الاسم الأعجمي فإنه في حال النكرة يكون مصروفًا؛ لزوال إحدى العلتين المانعتين من الصرف، وهي العلمية، والعرب قد منعته نكرة (٢٤٦).

والصواب ما قاله أبو جعفر النحاس في أن " زكريّ " مصروفة في حال النكرة، وهو قول الفراء(٢٤٧)، والأزهري(٢٤٨)، وأبي علي الفارسي(٢٤٩)، معللين ذلك بأنه يشبه الاسم المنسوب من أسماء العرب، فلذلك يصرف.

المسْأَلَةُ الحادِيَةُ وَالعِشْرُونَ: مَنْعُ " ثَمُود " مِنْ الصَّرْفِ

قال أبو جعفر النّحاس: ((قال أبو حاتم: [ثمود] لم ينصرف؛ لأنه أعجميّ. وهذا غلط؛ لأنه مشتق من الثَمَد، وقد قرأ الفراء(٢٥٠): {ألا إنّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبّهُم}(٢٥١)، على أنه اسم للحيّ، وقرأ يحيى بن وثّاب { وَإِلَى ثَمُودٍ أَخَاهُم صَالِحًا}(٢٥٢) بالصرف)) (٢٥٣).

اختلف القراء في منع " ثمود " على قولين:

الأول: أنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، باعتبار أن " ثمود " اسم للقبيلة. وهو مذهب عامة القراء (٢٥٤).

---

(٢٤٦) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد ٦٩/٢، والدر المصون ١٤٢/٣-١٤٣.

(٢٤٧) معاني القرآن ٢٠٨/١.

(٢٤٨) القراءات ١١٣/١.

(٢٤٩) انظر: الحجة ٣٤/٣.

(٢٥٠) انظر: معاني القرآن ٢٠/٢.

(٢٥١) سورة هود، آية: ٦٨.

(٢٥٢) سورة الأعراف، آية: ٧٣. وقرأ بها أيضا الأعمش. انظر: القراءات الشواذ لابن خالويه ص٤٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ١٩٠، والبحر المحيط ٤٦٩/٨.

(٢٥٣) إعراب القرآن ١٣٦/٢-١٣٧.

(٢٥٤) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٦.

الثاني: أنه اسم مصروف، على أن " ثمود " اسم للحي. وهو مذهب الأعمش ويحيى بن وثاب (٢٥٥).

والوجهان أجازهما أكثر النحويين، ومنهم: سيبويه(٢٥٦)، والمبرد(٢٥٧)، والزجاج(٢٥٨)، وابن السراج(٢٥٩)، والعكبري(٢٦٠)، والسمين الحلبي(٢٦١).

والخلاف بين النجاس وأبي حاتم، في علة الصرف، فأبو حاتم يرى أنه أعجمي، وقد غلطه في ذلك النحاس بأنه مشتق من الثمد.

والصحيح ماذهب إليه النحاس، يقول المبرد: ((" ثمود " اسم عربيّ، وهو " فَعُول " من الثَمَد)) (٢٦٢). ويقول ابن السراج: ((وإنما جاء في القرآن في مواضع من صرف عاد وثمود وسبأ، فالقول فيها: أنها أسماء عربية، وأن القوم عرب في أنفسهم... وأما " ثمود " فهو " فَعُول " من الثَمَد)) (٢٦٣). والقول باشتقاقه هو قول عامة علماء اللغة، كابن دريد(٢٦٤)، والأزهري(٢٦٥)، وابن فارس(٢٦٦)، وابن منظور (٢٦٧).

المسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ: حَذْفُ الجُمْلَةِ التي تُعَادِلُ " أَمْ " في الاسْتِفْهَامِ

---

(٢٥٥) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٦.

(٢٥٦) انظر: الكتاب ٢٥٢/٣.

(٢٥٧) انظر: المقتضب ٣٥٣/٣.

(٢٥٨) انظر: معاني القرآن ٥٩/٣.

(٢٥٩) انظر: الأصول ٩٥/٢.

(٢٦٠) انظر: اللباب في علل الإعراب والبناء ٥٣٠/١.

(٢٦١) انظر: الدر المصون ٣٦١/٥.

(٢٦٢) المقتضب ٣٥٣/٣.

(٢٦٣) الأصول ٩٥/٢.

(٢٦٤) انظر: جمهرة اللغة ٤٢٠/١.

(٢٦٥) انظر: تهذيب اللغة ٩١/١٤.

(٢٦٦) انظر: مجمل اللغة ١٦٢/١.

(٢٦٧) انظر: لسان العرب ١٠٥/٣ (ثمد).

قال أبو جعفر: ((حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزّمر { أَمَنْ هُوَ}[٢٦٨]، بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر.

قال أبو جعفر: هذا لا يلزم، وقد أجمعوا جميعًا على أن قرأوا: { أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإِسْلامِ }[٢٦٩] وهو مثله. وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية، وليس في القراءة الأخرى إلا وجه واحد))[٢٧٠].

للعلماء في قراءة التخفيف وجهان:

أولهما: أنها همزة استفهام، دخلت على " مَنْ " الموصولية التي بمعنى " الذي"، والاستفهام للتقرير، ومقابله محذوف، تقديره: أمن هو قانت كم جعل لله تعالى أندادًا، أو أمَنْ هو قانت كغيره[٢٧١]، أو أمَنْ هو قانت خير أم الجاحد [٢٧٢].

وقد دلّ على هذا الكلام شيئان [٢٧٣]: ذكر الكافر قبله { قُلْ تَمتّع بِكُفْرِكَ قَلِيلاً}[٢٧٤]، وقوله: { قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذينَ يَعْلَمونَ والذينَ لا يَعْلَمونَ } [٢٧٥]. وهو قول الزجاج[٢٧٦]، وقوّى هذا الوجه مكي بن أبي طالب [٢٧٧]، وقال به الباقولي [٢٧٨]، وابن أبي مريم [٢٧٩].

---

(٢٦٨) سورة الزمر، آية: ٩. قرأ نافع وابن كثير وحمزة بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. انظر: التيسير ص ١٣٤، والحجة ص ٦١٩، والتبصرة ص ٦٥٨.

(٢٦٩) سورة الزمر، آية: ٢٢.

(٢٧٠) إعراب القرآن ٥/٤.

(٢٧١) انظر: الدر المصون ٤١٤/٩.

(٢٧٢) انظر: كشف المشكلات ١١٦٠/٢.

(٢٧٣) انظر: الفريد ١٨٥/٤.

(٢٧٤) سورة الزمر، آية: ٨.

(٢٧٥) سورة الزمر، آية: ٩.

(٢٧٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٧/٤.

(٢٧٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٦٣١/٢.

(٢٧٨) انظر: كشف المشكلات ١١٦٠/٢.

وثانيهما: أن تكون الهمزة للنداء، و" من " منادى، ويكون المنادى هو النبي صلى الله عليه وسلم. وحسّنه الفراء، يقول: ((يريد: يا من هو قانت، وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف، كما يدعون بـ " يا "، فيقولون: يا زيد أقبل، وأزيد أقبل)) (٢٨٠).

وقد ضعف هذا الوجه أبو علي الفارسي، يقول: ((ولا وجه للنداء هاهنا؛ لأن هذا موضع معادلة، فليس النداء مما يقع في هذا الموضع، إنما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون أخبارًا، وليس النداء كذلك)) (٢٨١). وقال عنه ابن أبي مريم: ((وليس للنداء وجه هاهنا موضع)) (٢٨٢). وضعفه أيضًا أبو حيان؛ معللاً ذلك أنه أجنبي مما قبله ومما بعده (٢٨٣).

وقد ردّ عليه السمين الحلبي بأنه ليس أجنبيًّا؛ لأن المنادى هو المأمور بالقول. ورأى أن القول بأن الهمزة حرف نداء فيه بعد؛ لأنه لم يقع في القرآن نداء بغير " يا " حتى يحمل عليه هذا (٢٨٤).

والصحيح ماذهب إليه أبو جعفر، خلافًا لتضعيف أبي حاتم، وتخريج الآية على أنّ الجملة التي عادلت أم قد حذفت، وهو الوجه الأول.

المبْحَثُ الثَّاني: المسَائِلُ الصَّرْفِيَّةُ

المسألة الأولى: الألِفُ في قِرَاءَةِ { اِتَّخَذْنَاهُم سِخْرِيًّا }

قال أبو جعفر: ((وقرأ ابن كثير والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي {اتّخَذْنَاهُمْ }(٢٨٥)، على أنها ألف وصل في { اتّخذناهم }، يكون

---

(٢٧٩) انظر: الموضح ١١١٢/٣.

(٢٨٠) معاني القرآن ٤١٦/٢.

(٢٨١) الحجة ٩٣/٨.

(٢٨٢) الموضح ١١١٢/٣.

(٢٨٣) انظر: البحر المحيط ٤١٨/٧.

(٢٨٤) انظر: الدر المصون ٤١٥/٩.

{ اتخذناهم }نعتًا للرجال. وأبو عبيد وأبو حاتم يميلان إلى هذه القراءة، واحتجا جميعًا بأن الذين قالوا هذا قد علموا أنهم اتّخذوهم سِخْريًّا، فكيف يستفهمون قالاً، وقد تقدم الاستفهام.

قال أبو جعفر: هذا الاحتجاج لا يلزم، ولو كان واجبًا لوجب في { مَا لَنَا}(٢٨٦)، ولكن الاستفهام هاهنا على ما قاله الفراء فيه، قال: هو بمعنى التوبيخ والتعجب(٢٨٧)) (٢٨٨).

يرى أبو حاتم أن القراءة لقوله تعالى: { اتّخَذْناهم } بألف الوصل أولى من القراءة بالاستفهام، محتجًا بعلمهم باتخاذهم سخريًا، وتقدم الاستفهام في الآية، وخالفه أبو جعفر بأنّ احتجاجه غير لازم.

وهذه المسألة فيها توجيهان للعلماء:

الأول: من يرى أن القراءة بألف الوصل أولى؛ لأن المعنى يقويه، وهو قول أبي عبيد وأبي حاتم، ووافقهم أبو علي الفارسي، يقول: ((في إلحاق همزة الاستفهام قوله: { اتّخذناهم } بعض البعد؛ لأنهم علموا أنهم اتخذوهم سخريًا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريًا، وهم قد علموا ذلك ؟ يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك في قوله: { فَاتَّخَذْتُموهم سُخْرِيًّا حتّى أنْسَوكُم ذِكْرِي}(٢٨٩)) (٢٩٠). وتكون الجملة وصفًا لـ " رجال " وذلك بجعله خبرًا (٢٩١).

---

(٢٨٥) سورة ص، آية: ٦٣. انظر: السبعة ص ٥٥٦، والحجة لأبي علي ٨٢/٦، وحجة القراءات ص ٦١٦. وقرأ الباقون بهمزة الاستفهام.

(٢٨٦) سورة ص، آية: ٦٢.

(٢٨٧) انظر: معاني القرآن ٤١١/٢.

(٢٨٨) إعراب القرآن ٤٧١/٣.

(٢٨٩) سورة المؤمنون، آية: ١١٠.

(٢٩٠) الحجة ٨٢/٦-٨٣.

(٢٩١) انظر: كشف المشكلات ١١٥٤/٢.

الثاني: أن الاستفهام في الآية، لا يتعارض ومعنى الآية، بل يراد منه التوبيخ والتعجب. وهو قول الفراء(٢٩٢)، كأنهم أقبلوا على أنفسهم منكرين عليها وموبخين على ماصدر من استسخار للمؤمنين (٢٩٣).

لكن الفراء لا يرى عدم جواز القراءة بألف الوصل – كما يفهم من عبارة النحاس-، بل كان يخرج قراءة الاستفهام، يقول: ((وهو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ، فهو يجوز بالاستفهام وبطرحه)) (٢٩٤).

ويمكن القول بما حكاه ابن جني من: ((أنّ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبرًا... لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية)) (٢٩٥).

المسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: إِبْدَالُ البِاءِ هَمْزَةً

قال أبو جعفر: ((قال أبو حاتم: سمعت الأصمعي يقول: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن { وَلا أَدْرَأْتُكُم بِهِ }(٢٩٦) أله وجه ؟ قال: لا. قال أبو عبيد: لا وجه لقراءة الحسن { وَلا أَدْرَأْتُكُم بِهِ } إلاّ على الغلط. معنى قول أبي عبيد: إن شاء الله على الغلط، أنه يقال: دريت أي علمت، وأدريت غيري، ويقال: درأت، أي: دفعت، فيقع الغلط بين دَرَيْتُ وَأَدْرَيْتُ ودَرَأْتُ.

---

(٢٩٢) انظر: معاني القرآن ٤١١/٢.

(٢٩٣) انظر: الفريد ١٧٧/٤.

(٢٩٤) معاني القرآن ٤١١/٢.

(٢٩٥) الخصائص ٢٦٩/٣.

(٢٩٦) سورة يونس، آية: ١٦. قرأ ابن عباس، وابن سيرين، والحسن، وأبو رجاء، بهمزة ساكنة بعد الراء. انظر: معاني القرآن للقراء ٤٥٩/١، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص ٥٦، والمحتسب ٣٠٩/١، والدر المصون ١٦٤/٦.

وقال أبو حاتم: يريد الحسن: فما أحسب " ولا أدريتكم به " فأبدل من الياء ألفًا على لغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يبدلون من الياء ألفًا إذا انفتح ما قبلها، مثل: { إِنْ هَذَانِ لسَاحِرَان }[٢٩٧].

قال أبو جعفر: هذا غلط؛ لأن الرواية عن الحسن { وَلا أَدْرَأْتُكُم بِهِ }بالهمز، وأبو حاتم تكلّم على أنه بغير همز. ويجوز أن يكون من " دَرَأْتُ " إذا دفعت، أي: ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن)) [٢٩٨].

اختلف العلماء في توجيه القراءة على وجوه [٢٩٩]:

الأول: أن الأصل " أدريتكم " بالياء، فأبدلت همزة على لغة من يقول: لَبَّأْت بالحج، أي: لبَّيت. ووجهه أن الألف والهمزة من وادٍ واحدٍ، ولذا إذا حرّكت الألف قلبت همزة كالعالم، فكما يجوز انقلاب الياء إلى الألف فكذا يجوز انقلابها إلى مماثلها[٣٠٠].

الثاني: أن الياء قلبت ألفًا؛ لانفتاح ماقبلها، وهي لغة عقيل، حكاها قطرب، فيقولون في " أعطيتك ": أعطأتك. وهو قول ابن جني[٣٠١]، وهي كما قال أبو حاتم، ونسبها إلى لغة بني الحارث بن كعب: السلام علاك. قيل: ثم همز على لغة من قال في " العالم ": العألم [٣٠٢].

الثالث: أن الهمزة أصل، وهو من الدرء، وهو الدفع، يقال: درأته، أي: دفعته. ومعناه: ولا أدفعكم به. أي: ما جعلتكم به خصمًا تدرؤونني بالجدال وتكذبونني.

ووجه تعقّب أبي جعفر لأبي حاتم أنه تكلم عن القلب إلى ألف دون أن يذكر الهمز، وقد ذكر السمين الحلبي قول أبي حاتم متفقًا مع مايراه أبو جعفر، قال: ((قال أبو حاتم: قلب الحسن الياء ألفًا، كما في لغة بني

---

(٢٩٧) سورة طه، آية: ٦٣.

(٢٩٨) إعراب القرآن ٢/٢٤٨.

(٢٩٩) انظر: الفريد ٢/٥٤١-٥٤٢.

(٣٠٠) انظر: الدر المصون ٦/١٦٤، والمجيد ص ٤٧٧.

(٣٠١) انظر: المحتسب ١/٣٠٩.

(٣٠٢) انظر: النوادر ص ٢٥٩.

الحارث، يقولون: علاك، وإلاك، ثم همز على لغة من قال في " العالم ": العألم)) (٣٠٣).

ويعلل الفراء قراءة الحسن بقوله: ((ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها؛ لأنها تضارع " درأت الحدّ " وشبهه. وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيء تثول: رثأت زوجي بأبيات))(٣٠٤).

وأولى هذه الأوجه الوجه الأول، وهو يتفق مع معنى الآية، أما الوجه الثاني فإنه جمع بين لغتين، وهذا فيه ضعف؛ لعدم وجود الدليل عليه، وأما الثالث فإنه يؤدي إلى اختلاف في معنى القراءة على قراءة الجمهور { أدْرَاكم }.

المسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حَذْفُ الألِـفِ

قال أبو جعفر: ((فأما { وَنادى نُوحٌ ابْنَهَ وَكانَ }(٣٠٥) فقراءة شاذّة. وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد " ابنها " ثم يحذف الألف كما تقول: ابنهُ فتحذف الواو.

قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة(٣٠٦)، فلا يجوز حذفها والواو ثقيلة يجوز حذفها)) (٣٠٧).

---

(٣٠٣) انظر: الدر المصون ١٦٤/٦.

(٣٠٤) معاني القرآن ٤٥٩/١.

(٣٠٥) سورة هود، آية: ٤٢. والقراءة بهاء مفتوحة دون ألف لـ { ابنة }، وهي قراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر محمد بن علي. انظر: المحتسب ٣٢٢/١، وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٣٥. وقرأ أبو جعفر محمد بن علي، بالضم والاختلاس من غير إشباع. وقرأ بن أبي ليلى والسدي { ونادى نوح ابناه }. =انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٦٠. وقراءة العامة بوصل هاء الكناية بواو، وهي اللغة الفصيحة الفاشية. انظر: الدر المصون ٣٢٨/٦.

(٣٠٦) انظر: الكتاب ١٨٨/٤. قال سيبويه: ((الفتح أخف عليهم والألف، فمن ثمّ لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر، فيشبهها بالياء؛ لأنها أختها)).

(٣٠٧) إعراب القرآن ٢٨٤/٢.

حكم أبو جعفر النحاس على قراءة من قرأ { ابْنَهَ } بفتح الهاء، بالشذوذ، إلا أن أباحاتم يرى أن لها وجهًا يجوّزها، وهو أنه أراد { ابنها } ثم حذف الألف، وقد خالفه أبوجعفر في حكايته رأي سيبويه.

والصحيح ماذهب إليه أبوحاتم، ولتوجيهه مايؤيده ويقويه، من ذلك:

أولاً: ماروى عن عروة أنه قرأ { ونَادى نوح ابنها }[٣٠٨]، ونسبت إلى علي بن أبي طالب [٣٠٩].

ثانيًا: أنه حذف الألف تخفيفًا، كقراءة من قرأ { يا أَبَتَ }[٣١٠] بفتح التاء[٣١١].

ثالثًا: أنها لغة من لغات العرب، وبه قال ابن عطية [٣١٢]. واستدل بعدد من الشواهد على ذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

إمّا تَقُودُ بِهَا شَاةٌ فَتَأكُلُها أوْ أنْ تَبِيْعَهَ في بعضِ الأرَاكيبِ[٣١٣]

يريد: تبيعها، فحذف الألف.

ويرى السمين الحلبي أن هذا لا يقاس عليه، وأن تخطئة أبي جعفر فيها نظر، يقول: ((الظاهر عدم اقتياسه. وقد خطّأ النحاس أباحاتم في حذف هذه الألف، وفيه نظر)) [٣١٤].

المسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: تَخْفِيْفُ هَمْزَةِ " الخَبء "

قال أبو جعفر النّحاس: ((وحكى أبو حاتم أن عكرمة قرأ { الذي يُخْرِجُ الخَبَا في السَّمَواتِ والأرْضِ }[٣١٥]، بألف غير مهموزة، وزعم أن

---

(٣٠٨) انظر: المحتسب ٣٢٢/١.

(٣٠٩) انظر: الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٣١٠) سورة يوسف، آية: ٤.

(٣١١) هي قراءة ابن عامر وأبي جعفر. انظر: حجة القراءات ص ٢٥٣، والمبسوط ص ٢٤٤، والكشف ٣/٢.

(٣١٢) انظر: المحرر الوجيز ١٧٣/٣.

=(٣١٣) لم أقف على قائله. وهو في: سر صناعة الإعراب ٧٢٧/٢، وضرائر الشعر ص ١٢٥، ورصف المباني ص ١٠٩، والدر المصون ٣٢٩/٦، ولسان العرب ٤١٤/١ (ركب).

(٣١٤) الدر المصون ٣٣٠/٦.

هذا لا يجوز في العربية، واعتل بأنه إن خفف الهمزة ألقى حركتها على الباء وحذفها، فقال: الخبَ في السموات، وأنه إن حول الهمزة قال: الخبي، بإسكان الباء وبعدها ياء.

قال أبو جعفر: قوله: لا يجوز " الخبا " وسمعت علي بن سليمان، يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: كان دون أصحابه في النحو، ولم يلحق بهم، يعني أبا حاتم، إلا أنه إذا خرج من بلده لم يلق أعلم منه)) (٣١٦).

يتعقب أبو جعفر النحاس أبا حاتم، في اعتراض أبي حاتم على قراءة عكرمة {الخَبَا }، إذ يرى عدم جوازها في العربية، لأن الكلمة المهموزة الآخر إن كان ماقبلها حرفًا صحيحًا ساكنًا فإن الهمزة تخفف بأن تحذف وتلقى حركتها على الساكن قبلها، نحو: العبْء، والخبْء (٣١٧).

ويمكن تخريج تلك القراءة على أنها على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ومررت بالخبي (٣١٨). وقد أجاز الكسائي والفراء أن يقال في الكمأة، والمرأة: الكمَاة، والمرَاة، فيبدلون الهمزة ألفًا، ويفتح ماقبلها، ويريان هذا مطردًا، ويقيسان عليه (٣١٩). وهو عند سيبويه (٣٢٠) والبصريين غير مطرد (٣٢١).

المسْأَلَةُ الخَامِسَةُ: الإِدْغَامُ وَالإِشْمَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالى: { مَالَكَ لاَ تَأْمَنَّا }(٣٢٢)

---

(٣١٥) سورة النمل، آية: ٢٥. وقرأ بها أيضًا مالك بن دينار، وابن مسعود. انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه ص ١٠٩، وشواذ القراءات للكرماني ص ٣٥٩.

(٣١٦) إعراب القرآن ٢٠٧/٣.

=(٣١٧) انظر: المقتصد في شرح التكلمة ٣٢٢/١.

(٣١٨) انظر: الكتاب ١٧٨/٤.

(٣١٩) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١٤.

(٣٢٠) انظر: الكتاب ٥٤٥/٣.

(٣٢١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١٤، وشرح المفصل ١١١/٩.

(٣٢٢) سورة يوسف، آية: ١١.

قال أبو جعفر النّحاس: ((قال أبو حاتم: لو كان إدغامًا صحيحًا ما أشمّ أبدًا. وهذا أيضًا عند النحويين غلط؛ لأن الإشمام إنما هو بعد الإدغام، إنما يدلّ به على أن الفعل كان مرفوعًا، و " تأمننا " على الأصل)) (٣٢٣).

اختلف القراء في قراءة { لا تأْمنّا }:

فقرأ السبعة كلهم بإشمام النون الساكنة الضم بعد الإدغام، وقبل استكمال التشديد (٣٢٤). والإشمام هو عبارة عن ضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح.

وقرأ أبوجعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام (٣٢٥).

وقرأ الحسن بإظهار النونين، وذلك مبالغة في إعراب الفعل، والمحافظة على حركة الإعراب (٣٢٦).

وقرأ ابن هرمز " لا تأمُنّا " بضم الميم، نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سلب الميم حركتها (٣٢٧).

ووجه الخلاف بين النحاس وأبي حاتم أن أبا حاتم يرى أن الإشمام لا يكون مع الإدغام الصريح، بخلاف النحاس الذي يرى أن الإشمام هو مرحلة بعد الإدغام، والصواب ماقاله، وهوقول الجمهور(٣٢٨)؛ لأن الإشارة إلى الضمة في حال الإشمام تكون بعد الإدغام أو قبل كماله (٣٢٩).

المسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: إِدْغامُ الوَاوَينِ إذا كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ

---

(٣٢٣) إعراب القرآن ٣١٦/٢.

(٣٢٤) انظر: السبعة ص ٣٤٥، والحجة للقراء السبعة ٤٠٢/٤، والتبصرة ص ٥٤٥.

(٣٢٥) انظر: المستير ٢١٣/٢.

(٣٢٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٤/٣، والدر المصون ٤٤٨/٦.

(٣٢٧) انظر: الدر المصون ٤٤٨/٦.

(٣٢٨) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٤/٣.

(٣٢٩) انظر: الدر المصون ٤٤٨/٦.

قال أبو جعفر النّحاس: ((وحكى أبو حاتم: أنّ أبا عمرو وعيسى وطلحة قرأوا { إنّهُ هُوَ التَّواب }[٣٣٠]، مدغمًا، وأنّ ذلك لا يجوز؛ لأن بين الهاءين واوًا في اللفظ، لا في الخط.

قال أبو جعفر: أجاز سيبويه أن تحذف هذه الواو، وأنشد:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوتُ حَادٍ إذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أوْ زَمِيرُ [٣٣١]

فعلى هذا يجوز الإدغام)) [٣٣٢].

اعترض أبو حاتم على قراءة أبي عمرو، وعيسى، وطلحة، حيث أدغموا هاء " إنّهُ " في هاء " هو "، معللا ذلك بأن بين المثلين ما يمنع من الإدغام، وهو الواو، التي تنطق لفظًا، ولا تكتب خطًّا.

وقد أجيب عن هذا الاعتراض – وهو ماذهب إليه أبو جعفر النحاس – بأن الواو صلة زائدة لا يعتدّ بها، بدليل قول الشاعر:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوتُ حَادٍ إذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أوْ زَمِيرُ

إذ أن الشاعر لم يطل الضمة التي على ضمير الغائب في " كأنه " حتى ينشأ عنها واو، بل اختلس الضمة اختلاسًا.

ومثله قول الشاعر:

أو مُعْبَرُ الظّهرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ ما حَجَّ رَبَّهُ في الدُّنْيَا وَلا اعْتَمَرا[٣٣٣]

حيث اختلس الضمة في " ربّه " اختلاسًا، ولم يشبع الضمة، حتى ينشأ عنها الواو.

---

(٣٣٠) سورة البقرة، آية: ٣٧. وانظر إلى القراءة: الدر المصون ٢٩٦/١.

(٣٣١) البيت للشماخ، في ديوانه ص ١٥٥. وهو في: الكتاب ٣٠/١، والمقتضب ٢٦٧/١، والخصائص ٣٧١/١، وشرح أبيات الكتاب ٤٣٧/١، وتمهيد القواعد ٤٧٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، ٢٧٠/٥. والوسيقة: الإبل التي تطرد، وتؤخذ من أصحابها، فحاديها يسرع بها لئلا تلحق. والزمير: الزمّر.

(٣٣٢) إعراب القرآن ٢١٥/١.

(٣٣٣) البيت لرجل من باهلة. انظر: الكتاب ٣٠/١، والمقتضب ٣٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٩/٢، وشرح أبيات الكتاب ٤٣٣/١، والإنصاف ٥١٦/٢، وخزانة الأدب ٢٦٩/٥. والمعبر من الإبل: الذي يترك وبره عليه لا يجزّ سنين. والوليّة: البرذعة التي تقع على ظهره. ينبي: يرفع.

واختلاس الضمة بعد هاء الضمير ضرورة عند الجمهور، جائز عند بني عقيل وبني كلاب(٣٣٤).

وإنما كان استدلال سيبويه بالبيت الذي أورده أبو جعفر فيما باب مايحتمل من الضرورة، وإلا فرأي سيبويه أن الإتمام عربي، وهو الأجود، يقول: ((وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين، بينهما حرف خفيّ نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في " أين " ونحوهما، كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوي، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى، وأصابتْهُ جائعة، والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك. فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركًا فالإثبات ليس إلا)) (٣٣٥).

والراجح ما اختاره أبو جعفر النحاس، ولا وجه لتلحين أبي حاتم، ولا سيما أن له وجهًا في العربية.

الفَصْلُ الثَّاني: تَعَقُّبَاتُ النَّحْاسِ لأبي حَاتم

دِرَاسَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ

المبْحَثُ الأوَّلُ: أَسَالِيْبُهُ فِي تَعَقُّبَاتِهِ

تنوعت أساليب أبي جعفر النحاس في تعقبه على أبي حاتم السجستاني، وقد أخذ أكثر من نمط، فمرة يستعمل العبارة القوية الشديدة، وأخرى أقل شدة، وثالثة يكون بحكاية أقوال أخرى للتعبير عن عدم موافقته لأبي حاتم، ويمكن الحديث عن هذا بصورة أكثر تفصيلاً على النحو الآتي:

---

(٣٣٤) انظر: تمهيد القواعد ٤٧٩/١.

(٣٣٥) الكتاب ١٩٠/٤.

أولا: أسلوب التغليط

وهو الحكم بالغلط على قول أبي حاتم في رأيه بالمسألة، وقد استعمله في أكثر من صورة:

الأولى: الاكتفاء بالتغليط، من ذلك قوله في المسألة النحوية الثانية: ((قال أبو جعفر: هذا القول غلط؛ لأنّ " عزيرًا " اسم عربيّ مشتق)). وقوله في المسألة النحوية العشرين: ((قال أبو حاتم: " زكَريَّ " بلا صرف؛ لأنه أعجمي. وهذا غلط؛ لأن ما كانت فيه ياء مثل هذه انصرف)).

وقوله في المسألة النحوية الحادية والعشرين: ((قال أبو حاتم: [ثمود] لم ينصرف؛ لأنه أعجميّ. وهذا غلط؛ لأنه مشتق من الثَمَد)). ويقول في المسألة الصرفية الثانية: ((وقال أبو حاتم: يريد الحسن: فما أحسب " ولا أدريتكم به " فأبدل من الياء ألفًا على لغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يبدلون من الياء ألفًا إذا انفتح ما قبلها، مثل: { إِنْ هَذانِ لسَاحِرَان }. قال أبو جعفر: هذا غلط؛ لأن الرواية عن الحسن..)).

الثانية: وصف الغلط بالبيّن؛ للتعبير عن شدته، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية العاشرة: ((وقال أبو حاتم: التقدير: قتلَ أصحابُ الأخدود والسماء ذات البروج. قال أبو جعفر: وهذا غلط بيّن)). وقوله في المسألة النحوية السادسة عشرة: ((وقال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا، غلط بيّن)).

الثالثة: حكاية تغليط النحويين للقول الذي ذهب إليه أبو حاتم، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية السابعة عشرة: ((وزعم أبو حاتم: أن الخفض على قرب الجوار. قال أبو جعفر: والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام العرب. وهو عند رؤساء النحويين غلط)). وقوله في المسألة الصرفية الخامسة: ((قال أبو حاتم: لو كان إدغامًا صحيحًا ما أشمّ أبدًا. وهذا أيضًا عند النحويين غلط)).

ثانيًا: أسلوب التخطئة

وهو أن يحكم أبو جعفر النحاس على قول أبي حاتم بالخطأ، وقد كان لهذا الأسلوب صورتان:

الأولى: الحكم بخطأ قول أبي حاتم، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الحادية عشرة: ((قال أبو حاتم: وسمعت يعقوب يَذْكُر { كَدَأَبِ }، بفتح الهمزة وقال لي، وأنا غُليّم: على أي شيء يجوز " كَدَأَبِ " ؟ فقلت: أظنّه من: دَئِبَ يَدْأَبُ دَأَبًا، فَقَبِلَ ذلك منّي، وتعجّب من جودة تقديري على صغري، ولا أدري: أيقال ذلك أم لا ؟ قال أبو جعفر: هذا القول خطأ)).

الثانية: حكاية تخطئة النحويين لقول أبي حاتم، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الرابعة عشرة: ((وأجاز أبو حاتم { فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ }[٣٣٦] قال: كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلبًا. قال: أبو جعفر: وقد خطّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن " قلبه " معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيّ قلبه)).

ثالثا: أسلوب النفيّ

وقد يلجأ أبو جعفر النحاس إلى أسلوب أكثر هدوءًا، وهو ما يشبه الإجابة عن تلك الافتراضات التي افترضها أبو حاتم حول قضية ما، أو الرد عليه بأسلوب الحجة العلمية، دون أن يغلّط أو يخطّئ، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الأولى: ((وردّ أبو حاتم على من قرأ { اللّيسع } وقال: لا يوجد لَيْسَع. قال أبو جعفر: وهذا الردّ لا يلزم)).

وقوله في المسألة النحوية الثانية والعشرين: ((حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزّمر { أَمَنْ هُوَ }[٣٣٧]، بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر. قال أبو جعفر: هذا لا يلزم)).

رابعًا: أسلوب ذكر أقوال العلماء

يسلك أبو جعفر في تعقيباته أحيانًا على أبي حاتم أسلوبًا يعتمد على سرد قول أحد العلماء المشهورين؛ ليبيّن عدم موافقته لأبي حاتم، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الثانية عشرة: ((قال أبو جعفر: القراءة بـ " دفاع " حسنة جيدة، وفيها قولان: قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد، يذهب إلى أنه مثل طارقت النعل. وأجود من هذا، وهو مذهب سيبويه، لأن

---

(٣٣٦) سورة الأنعام، آية: ٨٦.

(٣٣٧) سورة الزمر، آية: ٩.

سيبويه)). وقوله في المسألة الصرفية الثالثة: ((قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة، فلا يجوز حذفها والواو ثقيلة يجوز حذفها)). وقوله في المسالة الصرفية السادسة: ((وحكى أبو حاتم: أنّ أبا عمرو وعيسى وطلحة قرأوا { إنّهُ هُوَ التَّواب }[٣٣٨]، مدغمًا، وأنّ ذلك لا يجوز؛ لأن بين الهاءين واوًا في اللفظ، لا في الخط. قال أبو جعفر: أجاز سيبويه أن تحذف هذه الواو)).

(٣٣٨) سورة البقرة، آية: ٣٧. وانظر إلى القراءة: الدر المصون ٢٩٦/١.

المبْحَثُ الثَّاني: مَصَادِرُ أبي جَعْفَر في تَعْقُّبَاتِهِ

تنوّعت مصادر أبي جعفر النحاس في تعقباته لأبي حاتم، وقد جاءت على النحو الآتي:

أوَّلاً: التلقي من العلماء سماعًا أوقراءة عليهم :

إن أبا جعفر في تعقباته يلجأ في بعض منها إلى حكاية بعض ما سمعه من أشياخه؛ للرد على أبي حاتم، أو إضعاف قوله، من ذلك قوله في المسألة النحوية الثانية عشرة: ((قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد، يذهب إلى أنه مثل طارقت النعل. وأجود من هذا، وهو مذهب سيبويه، لأن سيبويه قال: وعلى ذلك: دفعت الناس بعضهم ببعض، ثم قال: ومثل ذلك { وَلَولا دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ }. قال أبو جعفر: هكذا قرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه، أن يكون " دفاع " مصدر " دفع " كما تقول: حسبت الشيء حسابا، ولقيته لقاء، وهذا أحسن، فيكون " دفاع ودفع " مصدرين لدفع)).

ثانيًا: الاطلاع والقراءة في كتب العلماء:

يعتمد أبو جعفر هذا الأسلوب في التعقّب على أبي حاتم، وذلك لإيضاح مدى التقصى لديه في المسألة قبل الحكم على ماذكره أبو حاتم، وهو على صورتين:

الأولى: نفي القول الذي حكاه أبو حاتم عن أحد العلماء، بأنه قد استقرأ كتب العالم نفسه، ولم يكن لما ذكره أبو حاتم حقيقة، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الرابعة : ((حكى أبو حاتم عن الأخفش: " أنّ " بالفتح على البدل من آية، ورده أبو حاتم وزعم أنه لا وجه له قال: لأن الآية العلامة التي لم يكونوا رأوها، فكيف يكون قولا.

قال أبو جعفر: ليس هكذا روى من يضبط عن الأخفش، ولا كذا في كتبه والروايـة عنه الصحيحة أنه قال: وحكى بعضهم " أنّ الله " بفتح " أن " على معنى: وجئتكم بأن الله ربّي وربّكم وهذا قول حسن)).

ويقول في المسألة النحوية الثامنة: ((قال أبو حاتم: ذكر قوم { إنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ } قالوا: معناه: رُمِيَ بالسّرق، كما يقال: ظُلِمَ فُلانٌ وخُوِّنَ، قال: ولم أسمع له إسنادًا.

قال أبو جعفر: ليس نفيه السماع بحجّة على من سمع، وقد روى هذا الحرف غير واحد منهم محمد بن سعدان النحوي في كتابه "كتاب القراءات "، وهو ثقة مأمون، وذكر أنها قراءة ابن عباس)).

الثانية: النقل من كتب العلماء:

ينقل أبو جعفر من بعض كتب العلماء؛ لتأييد الرأي الذي ذهب إليه في تعقّبه على أبي حاتم، ككتاب معاني القرآن وإعرابه لشيخه الزجاج، أو كتاب المصادر للفراء، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الحادية عشرة: ((قال أبو جعفر: هذا القول خطأ لا يقال البتّة: دَئِبَ، وإنما يقال: دَأَبَ يَدْأَبُ، دؤوبًا ودَأبا، هكذا حكى النحويون منهم الفراء، حكى في كتاب المصادر كما قال:

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتُهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ)).

ويقول في المسألة النحوية الثامنة: ((قال أبو إسحاق: وقرئ { إنّ ابْنَكَ سُرِّقَ } وهو يحتمل معنيين: أحدهما: علم منه السّرق، والآخر: اتّهم بالسرق)). وهذا مما نقله من كتاب معاني القرآن وإعرابه.

المبْحَثُ الثَّالِثُ: الأُسُسُ التي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا في تَعْقُّبَاتِهِ

أولاً: الاستدلال بالأدلة النقلية

يعتمد أبو جعفر في التعقيبات الدليل النقليّ أساسًا في ردّ ما يقوله أبو حاتم السجستناني من أقوال، وقد تنوعت هذه الأدلة على النحو الآتي:

الأول: القرآن الكريم، وقراءاته:

ومن ذلك إثباته أن " عزيرًا " اسم عربي، فقد قال في المسألة النحوية الثانية: ((قال أبو جعفر: هذا القول غلط؛ لأنّ " عزيرًا " اسم عربيّ مشتق، قال الله جلّ وعزّ: { وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ }[٣٣٩]، ولو كان عجميًا، لانصرف؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل،، ثم زيدت عليه ياء التصغير، وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة {عُزَيْرٌ } منوّنًا)).

وقوله في المسألة النحوية السادسة عشرة: ((وقال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا، غلط بيّن. وقد قال الله جل وعزّ: { والمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا}[٣٤٠])).

الثاني: كلام العرب نثرًا وشعرًا

ومن ذلك قوله في المسألة النحوية السابعة: ((قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى؛ لأنّ المعنى واحدٌ، وهذا كثير في كلام العرب، يقال: اجتمعت أهل القيامة؛ لأن من كلامهم: اجتمعت اليمامة)). وقوله في المسألة النحوية الخامسة عشرة: ((قال أبو جعفر: وهذا مردود من كلام أبي حاتم. حكى النحويون: إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت، يريدون: ونعمت الخصلة)).

ثالثًا: الأخذ باللغات الشاذة

وقد يرفض أبو جعفر قول أبي حاتم أو تخريجه؛ لكونه أخذ بشذوذ اللغة، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية التاسعة عشرة: ((وقال الأخفش

---

(٣٣٩) سورة الفتح، آية: ٩.

(٣٤٠) سورة الحاقة، آية: ١٧.

وأبو حاتم: { يَا ابْنَ أُمِّ}[٣٤١]، كما يقول: يا غلامَ غلامِ أقبل. قال أبو جعفر: يا غلامَ غلامِ لغة شاذة؛ لأن الثاني ليس بمنادى، فلا ينبغي أن تحذف منه الياء)).

رابعًا: مخالفة أبي حاتم الرواية الصحيحة

ومن ذلك قوله في المسألة الصرفية الثانية:((قال أبو جعفر: هذا غلط؛ لأن الرواية عن الحسن { وَلا أَدْرَأْتُكُم بِهِ }بالهمز، وأبو حاتم تكلّم على أنه بغير همز. ويجوز أن يكون من " دَرَأْتُ " إذا دفعت، أي: ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن)).

خامسًا: مخالفة أبي حاتم الإجماع

يستدل أبو جعفر بالإجماع لرفض ماذهب إليه أبو حاتم، وقد جاء على صورتين:

الأولى: مخالفة الإجماع النحوي

ومن ذلك قوله في المسألة النحوية العاشرة: ((قال أبو جعفر: وهذا غلط بيّن، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز: والله قام زيد، بمعنى: قام زيد والله. وأصل هذا في العربية أنّ القسم إذا ابتدئ به لم يجز أن يلغى ولا ينوى)).

الثانية: مخالفة ما أجمع عليه القراء

ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الثانية والعشرين: ((قال أبو جعفر: هذا لا يلزم، وقد أجمعوا جميعًا على أن قرأوا: { أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ }[٣٤٢] وهو مثله)).

سادسًا: مخالفة النظير

---

(٣٤١) سورة الأعراف، آية: ١٥٠. ا.

(٣٤٢) سورة الزمر، آية: ٢٢.

ومن ذلك قوله في المسألة النحوية العشرين:: ((قال أبو حاتم: " زكَريَّ " بلا صرف؛ لأنه أعجمي. وهذا غلط؛ لأن ما كانت فيه ياء مثل هذه انصرف، ولم ينصرف " زكرياء " في المدّ والقصر؛ لأن فيه ألف تأنيث، والدليل على هذا أنه لا يُصرف في النكرة)).

سابعًا: اختلاف الرؤية بينهما في التوجيه والتأويل

ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الثالثة: { وَباطِلٌ ما كانُوا يَعْمَلُونَ }[٣٤٣] وَباطِلٌ ابتداء ما كانُوا يَعْمَلُونَ خبره، وقال أبو حاتم: وحذف الهاء. قال أبو جعفر: وهذه لا يحتاج إلى حذف؛ لأنه بمعنى المصدر، أي: وباطل عمله)). وبقول في المسألة النحوية التاسعة: ((اختلف النحويون في موضع الهاء والميم. فقال جلهم: أبو عمرو بن العلاء والكسائي والأخفش وغيرهم: موضع الهاء والميم موضع نصب، وهو مذهب سيبويه.. وقال عيسى بن عمر: الهاء والميم في موضع رفع. وعبر عنه أبو حاتم بأن المعنى عنده: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون... قال أبو جعفر: والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب)).

(٣٤٣) سورة هود، آية: ١٦.

ثامنًا: مخالفة رأي البصريين

يرفض أبو جعفر رأي أبي حاتم؛ لعدم موافقته رأي البصريين، من ذلك مسالة مجيء التمييز معرفة، يقول: ((وأجاز أبو حاتم { فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ }(٣٤٤) قال: كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلبًا. قال: أبو جعفر: وقد خطّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن " قلبه " معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيّ قلبه))(٣٤٥).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَوْقِفهما من القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ

كان للقراءات القرآنية أثر كبير في تعقب أبي جعفر النحاس لأبي حاتم، ولهذا كان إفرادها أمرًا ضروريًا، لما لها من الأثر الكبير في اختلاف العالمين، ولهذا يمكننا الحديث عن القراءات في تلك النصوص التي ورد تعقيب أبي جعفر فيها على النحو الآتي:

أوّلاً: موقف أبي حاتم من القراءات

لقد كان تعامل أبي حاتم مع القراءات القرآنية أكثر شدة، وأقوى أحكامًا عليها، ولذلك تعددت أحكامه على القراءات، وتنوعت صورها على النحو الآتي:

الأول: ردّ القراءة

يردّ أبو حاتم القراءة، معتمدًا على قواعد الصنعة النحوية، من ذلك قوله في المسألة النحوية الأولى: ((وردّ أبو حاتم على من قرأ { اللّيسع } وقال: لا يوجد لَيْسَع)). فهو يردّها بناء على أنه لا يوجد كلمة على صورة " لَيْسع ".

وقد يرى عدم وجاهة القراءة من حيث الصنعة فيردّها، من ذلك قوله في المسألة النحوية الخامسة عشرة: ((وأما قراءة الحسن [{ بِعَذَابٍ

---

(٣٤٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٣.

(٣٤٥) إعراب القرآن ٣٤٩/١-٣٥٠.

بِئسَ بما }] [٣٤٦] فزعم أبو حاتم أنه لا وجه لها قال: لأنه لا يقال: مررت برجل بئس، حتى يقال: بئس الرجل وبئس رجلا)).

بل يرى عدم جواز القراءة بالقراءة أحيانًا، لمخالفتها قواعد العربية، كقوله في المسألة النحوية السادسة: ((قرأ أبو جعفر { إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ }[٣٤٧]، بالرفع. قال أبو حاتم: ينبغي ألا يجوز؛ لأنه إنما يقال: ماجاءني إلا جاريتك)).

الثانية: عدم قبول القراءة؛ لعدم الإسناد

يرفض أبو حاتم القراءة؛ بناء على أنه لا يوجد إسناد صحيح للقراءة، يثبتها، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية الثامنة: (({ يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ }[٣٤٨] قال أبو حاتم: ذكر قوم { إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ } قالوا: معناه: رُمِيَ بالسّرق، كما يقال: ظُلِمَ فُلانٌ وخُوِّنَ، قال: ولم أسمع له إسنادًا)).

الثالثة: استبعاد القراءة بها

يعبر أبو حاتم عن رفضه للقراءة باستبعاد القراءة بها؛ وذلك بناء على أن القراءة بها يؤدي إلى وقوع المخالفة في قواعد الصنعة، ومن ذلك قوله في المسألة النحوية السابعة: ((واستبعد أبو حاتم أن يقرأ { إِنْ تَكُ مِثْقالُ حَبَّةٍ }[٣٤٩]بالرفع؛ لأن " مثقالاً " مذكّر، فلا يجوز عنده إلا بالياء)).

---

(٣٤٦) سورة الأعراف، آية: ١٦٥.

(٣٤٧) سورة يس، آية: ٢٩.

(٣٤٨) سورة يوسف، آية ٨١.

(٣٤٩) سورة لقمان، آية: ١٦.

الرابعة: إنكار القراءة

أنكر أبو حاتم إحدى القراءات، بناء على أن القراءة بها يؤدي إلى إخلال في المعنى، من ذلك قوله في المسألة النحوية الثامنة عشرة:: ((وقرأ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش، وهو الصحيح من قراءة عاصم: { وَجَنَّاتٌ } بالرفع، وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم حتى قال أبو حاتم: هي محال لأن الجنات لا تكون من النخل)).

الخامسة: تلحين القراءة

وقد يلحن القراءة تبعًا لغيره من النحويين، من ذلك قوله في المسألة النحوية الخامسة: ((وقرأ حمزة { وَلا يَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا سَبَقُوا }، فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أنّ هذا لحن، لا تحلّ القراءة به، ولا يسمع لمن عرفَ الإعرابَ أو عرفه)). أو لكونها لا تجوز – برأيه – من حيث الصنعة النحوية، من ذلك قوله في المسألة النحوية السادسة عشرة: ((وقرأ طلحة ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ }[٣٥٠]، وهذا عند أبي حاتم لحن؛ لأن الريح واحدة، فلا تنعت بجمع. قال أبو حاتم: يقبح أن يقال: الريح لواقح)).

السادسة: تضعيف القراءة

ويبنى أبو حاتم حكم التضعيف؛ بناء على مايجب أن تكون عليه القراءة من موافقتها العربية، يقول في المسألة النحوية الثانية والعشرين: ((حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزّمر { أَمَنْ هُوَ }[٣٥١]، بالتخفيف فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر)).

---

(٣٥٠) سورة الحجر، آية: ٢٢.

(٣٥١) سورة الزمر، آية: ٩.

ثانياً: موقف أبي جعفر النحاس من القراءات

أمام الموقف السلبي من القراءات عند أبي حاتم فيما أورده عنه النحاس في كتابه إعراب القرآن، وماتعقبه فيه، نرى العكس تمامًا عند أبي جعفر، فكل قراءة وقف ضدها أبو حاتم انبرى عنها أبو جعفر موجِّها ومؤولاً، بل يرى أن أبا حاتم عنده تحامل شديد على القراءة مع جوازها، من ذلك قوله: ((قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد، وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا، قال: لأنه لم يأت " ليحسبنّ " بمفعول، وهو يحتاج مفعولين. قال أبو جعفر: القراءة تجوز، ويكون المعنى: ولا يحسبن مَنْ خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدّم إلا أن القراءة بالتاء أبين)).

ويتعجب أبو جعفر من استبعاد القراءة بقراءة عند أبي حاتم مع أن لها توجيهًا صحيحًا، ولها مايؤيدها من كلام العرب، يقول: ((قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى؛ لأنّ المعنى واحدٌ، وهذا كثير في كلام العرب، يقال: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأن من كلامهم: اجتمعت اليمامة)). ويقول في مسألة أخرى: ((قال أبو جعفر: وهذا مردود من كلام أبي حاتم. حكى النحويون: إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت، يريدون: ونعمت الخصلة، فالتقدير على قراءة الحسن: بعذابٍ بئس العذاب وبعذاب بئس على فعل مثل حذر)).

ولا يرى مسوغًا لتضعيف القراءة إذا كانت لها أكثر من وجه حسن في العربية، يقول: ((حكى أبو حاتم عن الأخفش قال: من قرأ في الزّمر { أَمَنْ هُوَ }[٣٥٢]، بالتخفيف، فقراءته ضعيفة؛ لأنه استفهام ليس معه خبر. قال أبو جعفر: هذا لا يلزم، وقد أجمعوا جميعًا على أن قرأوا: { أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإِسْلامِ }[٣٥٣] وهو مثله. وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية، وليس في القراءة الأخرى إلا وجه واحد)).

ولم يقف عند التوجيه والتأويل لما أورده بل استدل بها، يقول: ((قال أبو حاتم: [ثمود] لم ينصرف؛ لأنه أعجميّ. وهذا غلط؛ لأنه

---

(٣٥٢) سورة الزمر، آية: ٩.

(٣٥٣) سورة الزمر، آية: ٢٢.

مشتق من الثَمَد، وقد قرأ الفراء: { ألا إنّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبّهُم }(٣٥٤)، على أنه اسم للحيّ، وقرأ يحيى بن وثّاب { وَإِلَى ثَمُودٍ أَخَاهُم صَالِحًا }(٣٥٥) بالصرف)).

المبْحَثُ الخَامِسُ: مَوْقِفُ النَّحْاسِ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ

إنّ هذه التعقبات – برأيي – انطلقت من تصورات وتأثيرات، حملها النحاس حول أبي حاتم، ولهذا كان تعقبه لأبي حاتم يتسم بالقسوة؛ لأن نظرة النحاس لأبي حاتم تنطلق من عدد من الأقوال التي قيلت بأبي حاتم، ومنها:

أولها: ضعف مصادر التلقي عند أبي حاتم

يقول أبو جعفر: ((وحكى أبو حاتم أن عِصْمَة روى عن هارون قراءة أهل الشام، وأحمد بن حنبل يقول: إنّ عِصْمَة هذا ضعيف. وأبو حاتم كثير الرواية عنه))(٣٥٦). ويقول في موطن آخر: ((ولو لم يكن فيها(٣٥٧) إلا أن أحمد بن حنبل، وهو إمام المسلمين في وقته، قال: لا تكتبوا ما يحكيه عِصمةُ الذي يروي القراءات. وقد أُولِع أبو حاتم السجستاني بذكر ما يرويه عِصْمَةُ هذا)) (٣٥٨).

ثانيها: الإيمان بضعف أبي حاتم نحويًّا

ويتمثل هذا فيما حكاه سماعًا عن علي بن سليمان، وهو دليل على قناعة أبي جعفر فيه، يقول: ((وسمعت علي بن سليمان، يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: كان دون أصحابه في النحو، ولم يلحق بهم، يعني أبا حاتم)) (٣٥٩).

---

(٣٥٤) سورة هود، آية: ٦٨.

(٣٥٥) سورة الأعراف، آية: ٧٣.

(٣٥٦) إعراب القرآن ٢٦١/٣.

(٣٥٧) يعني القراءة.

(٣٥٨) إعراب القرآن ١٦٦/٣.

(٣٥٩) إعراب القرآن ٢٠٧/٣.

ثالثها: التشكيك في روايته

ويتضح ذلك في الطعن بما يحكيه أبو حاتم عن غيره من العلماء، يقول: ((قال أبو جعفر: ليس هكذا روى من يضبط عن الأخفش، ولا كذا في كتبه والروايـة عنه الصحيحة أنه قال: وحكى بعضهم " أنّ الله " بفتح " أن " على معنى: وجئتكم بأن الله ربّي وربّكم وهذا قول حسن)) (٣٦٠).

ويقول في مسألة أخرى:: ((قال أبو حاتم: قرأها ابن كثير بإسكان السين. قال أبو جعفر: المعروف عن قراءة ابن كثير { إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيادَةٌ فِي الْكُفْرِ }(٣٦١)، على فعيل)) (٣٦٢).

إنّ هذه التصورات التي عند أبي جعفر جعلت قبول آراء أبي حاتم محل نظر، ولهذا طغت أساليب التخطئة، والتغليط، على أساليبه في التعقّب، بل نرى أنها جعلته أكثر تحاملاً على أقوال أبي حاتم، يدلّ على ذلك قوله: ((قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد، وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا)) (٣٦٣).

---

(٣٦٠) إعراب القرآن ١/٣٨٠.

(٣٦١) سورة التوبة، آية: ٣٧.

(٣٦٢) إعراب القرآن ٢/٢١٣.

(٣٦٣) إعراب القرآن ٢/١٩٢.

الخَاتِمَةُ

الحمد لله، وبعد:

فإنّ أهم النتائج التي خلص لها هذا البحث ما يلي:

أولاً: أنّ أبا جعفر النحاس لم يكن موافقًا لأبي حاتم في معظم الآراء التي أوردها له في كتابه إعراب القرآن.

ثانيًا: أن الأساليب التي يستعملها أبو جعفر في تعقيباته، كانت تتسم بالألفاظ القوية، وهي الغالبة، فالحكم بالخطأ، والغلط، والغلط البيّن، والمردود، هي الكلمات المستعملة في بيان وجهة نظره حول أقوال أبي حاتم.

ثالثًا: أنّ أبا جعفر انطلق من تصورات قيلت عن أبي حاتم، ولهذا نجده يذكرها في أثناء الكتاب، كالتشكيك في روايته، وأن تلك الأقوال التي ينقلها عن العلماء لم ترو عنهم أو لها وجود في كتبهم، وأنه يعتمد على رواة شهد العلماء بضعفهم وعدم الوثوق بما يروونه.

رابعًا: أن المنطلقات التي ينطلق منها أبو جعفر في الرفض هي منطلقات بصرية، لذا نراه يستند إلى رأي سيبويه في بعض المسائل التي عقب فيها على أبي حاتم.

خامسًا: أن السماع له اليد الطولى في رفض آراء أبي حاتم، إذ إن كلام العرب نثرًا وشعرًا، هو المعتمد في إجازة الظواهر التي منعها أبو حاتم.

سادسًا: يعنى أبو جعفر في التعقّب بإيراد أقوال بعض العلماء، وذكر المصادر المسموعة والمقروءة؛ لتقوية القول وتأييده.

سابعًا: أن موقف أبي جعفر من القراءات، رغم أنه من البصريين، كان أكثر دفاعًا عن القراءات، ومحاولة إيجاد توجيه أو تأويل لها، بخلاف أبي حاتم الذي كان موقفه بتسم بالشدة في التعامل معها، حيث إن تلحين القراءة، أو إنكارها، أو الطعن بإسنادها، أو عدم وجاهتها، أو مخالفتها لقواعد العربية هي المصطلحات المستعملة لديه في الحكم على القراءات، ولهذا وصف النحاس حكمه على إحدى القراءات بأنه " تحامل شديد ".

ثامنًا: أن أبا جعفر النحاس في تعقّباته شديد التحامل على أبي حاتم، وموقفه تجاه أقوال وآرائه ومروياته يتسم بالسلبية.

تاسعًا: أن تلك التعقّبات التي أوردها كان لها أثر فيمن جاء بعد أبي جعفر النحاس، فقد تناقلها العلماء من بعده، كمكي ابن أبي طالب في كتابه مشكل إعراب القرآن، والسمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

عاشرًا: أن أبا حاتم – رغم ما قيل عنه من أنه أحد شيوخ البصرة – لم يكن له مصنفات نحوية، توضّح الرؤية الكاملة حول مقدرته النحوية، التي نالت تشكيكًا لدى العلماء فيمن جاء بعده، والذي اتضح أثره في أبي جعفر النحاس، فتراثه اللغوي كان هو الأكثر طغيانًا في تصنيفه، ومانشر منه، وقد تناقل الدارسون نحو أبي حاتم من خلال كتب غيره من العلماء.

هذا وأسال الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

[١] *الأزهية في علم الحروف*، لعلي الهروي، تح: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

[٢] *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*، لليماني، تح: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

[٣] *إصلاح المنطق*، لابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط: الرابعة.

[٤] *الأصول في النحو*، لأبي بكر محمد بن السراج، تح د: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

[٥] *إعراب القراءات السبع وعللها*، لابن خالويه، تح: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ.

[٦] *إعراب القراءات الشواذ*، لأبي البقاء العكبري، تح: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ.

[٧] *إعراب القرآن*، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط: الثالثة، ١٤٠٩ هـ.

[٨] *الإغفال*، لأبي علي الفارسي، تح: عبدالله إبراهيم، مركز جمعة الماجد، أبو ظبي، ١٤٢٤ هـ.

[٩] *أمالي ابن الشجري*، لهبة الله بن علي الحسني العلوي، تح د: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.

[١٠] *إنباه الرواة على أنباه الرواة*، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

[١١] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

[١٢] *إيضاح الشعر*، لأبي علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

[١٣] *الإيضاح في شرح المفصل*، لابن الحاجب، تح د: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ.

[١٤] *البحر المحيط*، لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل عبدالموجود وعلي معوض

و د زكريا الشعرني وأحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ.

[١٥]*البسيط في شرح الجمل*، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تح د: عياد الثبيتي، دار الغرب، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

[١٦]*البغداديات*، لأبي علي الفارسي، تح: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٩٨٣ م.

[١٧]*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

[١٨]*البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*، للفيروز آبادي، تح: محمد المصري، مركز المخطوطات وإحياء التراث بالكويت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

[١٩]*التبصرة في القراءات السبع*، لمكي القيسي، تح د: محمد الندوي، الدار السلفية، الهند، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ.

[٢٠]*التبيان في إعراب القرآن*، لأبي البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦ م.

[٢١]*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، لأبي حيان، تح د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج١ – ج ١٠.

[٢٢]*تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، مصر، ط: الأولى، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٣ م

[٢٣]*تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، للدماميني، تح د: محمد المفدى، مطابع الفرزدق، ط: الأولى، ج ١، ٢ سنة ١٤٠٣ هـ، وج ٣، ٤ سنة ١٤٠٩ هـ، وج ٥، ٦ سنة ١٤١٥ هـ.

[٢٤]*التكملة*، لأبي علي الفارسي، تح: د كاظم المرجان، عالم الكتب ط: الثانيـة، ١٤١٩ هـ.

[٢٥]*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، لناظر الجيش، تح: مجموعة من الباحثين، دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨.

[٢٦]*تهذيب اللغة*، للأزهري، تحقيق مجموعة من العلماء.

[٢٧]*التيسير في القراءات السبع*، لأبي عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٤ هـ.

[٢٨]*الجمل في النحو*، للزجاجي، تح د: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الأردن، ط: الرابعة، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

[٢٩]*جمهرة اللغة*، لابن دريد، تح: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

[٣٠]*الجنى الداني في حروف المعاني*، للمرادي، تح د: فخر الدين قباوة، ومحمد نديـم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.

[٣١]*الحجة في القراءات السبع*، لابن خالويه، لـ د: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

[٣٢]*حجة القراءات*، لابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة، ١٤١٨ هـ.

[٣٣]*الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد*، لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ م.

[٣٤]*خزانة الأدب ولب لسان العرب*، لعبدالقادر البغدادي، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
[٣٥]*الخصائص*، لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
[٣٦]*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، للسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
[٣٧]*ديوان الأعشى الكبير*، تح: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط: السابعة، ١٤٠٣ هـ.
[٣٨]*ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني*، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر،١٩٦٨م.
[٣٩]*رصف المباني في شرح حروف المعاني*، للمالقي، تح د: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
[٤٠]*السبعة في القراءات*، لابن مجاهد، تح د: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: الثانية، ١٩٨٠ م.
[٤١]*سر صناعة الإعراب*، لابن جني، تح د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
[٤٢]*شرح أبيات المفصل والمتوسط*، لعلي الجرجاني، تح: عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
[٤٣]*شرح التسهيل*، لابن مالك، تح د: عبدالرحمن السيد، ود: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.

[٤٤]*شرح جمل الزجاجي*، لابن عصفور، تح د: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعراق، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢م.

[٤٥]*شرح الرضي على الكافية*، لرضي الدين الاستراباذي، تح: حسن الحفظي، ويحيى المصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

[٤٦]*شرح كتاب سيبويه*، لأبي سعيد السيرافي، مجموعة من المحققين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[٤٧]*شرح المفصل*، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

[٤٨]*شواذ القراءات للكرماني*، تح: شمران العجلي، دار البلاغ، بيروت، ط: الأولى.

[٤٩]*الصحاح*، للجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الأولى، ١٣٧٦ هـ.

[٥٠]*ضرائر الشعر*، لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الاندلس، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ.

[٥١]*طبقات المفسرين*، لشمس الدين محمد الداوودي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ.

[٥٢]*العين*، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح د: مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

[٥٣]*غاية النهاية في طبقات القراء*، للجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٠٠ هـ.

[٥٤]*الفريد في إعراب القرآن المجيد*، للمنجب الهمداني، تح: فؤاد مخيمر، دار الثقافة، ط: الأولى.
[٥٥]*القراءات الشاذة لابن خالويه*، دار الكندي، الأردن، ٢٠٠٢ م.
[٥٦]*القراءات وعلل النحويين فيها المسمى علل القراءات*، لأبي منصور الأزهري، تح: نوال الحلوة، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ.
[٥٧]*الكتاب*، لسيبويه، تح: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
[٥٨]*الكشاف*، للزمخشري، دار الريان، ط: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
[٥٩]*الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، لمكي بن أبي طالب، تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
[٦٠]*كشف المشكلات وإيضاح المعضلات*، للباقولي، تح: د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ.
[٦١]*لسان العرب*، لابن منظور، دار صادر، بيروت، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
[٦٢]*اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري*، تح: غازي طليمات وعبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٥ م.
[٦٣]*المبسوط في القراءات العشر*، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.

[٦٤]*مجمل اللغة*، لابن فارس، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

[٦٥]*المجيد في إعراب القرآن المجيد*، للصفاقسي، سبع رسائل علمية لمجموعة من المحققين، في جامعة بغداد.

[٦٦]*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، لابن جني، تح: على النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين، ط: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

[٦٧]*المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، لابن عطية، تح: المجلس العلمي بمكناس، ١٣٩٥ هـ.

[٦٨]*المخصص*، لابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

[٦٩]*المساعد على تسهيل الفوائد*، لابن عقيل، تح د: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة الكرمة، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.

[٧٠]*المستنير في القراءات العشر*، لأبي طاهر البغدادي، تح: عمار الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ.

[٧١]*مشكل إعراب القرآن*، لمكي بن أبي طالب، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

[٧٢]*معاني القرآن*، للأخفش الأوسط، تح د: فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط: الثانية، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.

[٧٣]*معاني القرآن*، للفراء، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.

[٧٤]*معاني القرآن وإعرابه*، للزجاج، تح: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

[٧٥]*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

[٧٦]*المفضليات*، للمفضل الضبي، تح: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، ط: السادسة.

[٧٧]*المقتصد في شرح الإيضاح*، لعبدالقاهر الجرجاني، تح د: محمد كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط: الأولى، ١٩٨٢ م.

[٧٨]*المقتضب*، للمبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

[٧٩]*المقرب*، لابن عصفور، تح: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٣٩١ هـ.

[٨٠]*المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم*، للجواليقي، تح: ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ.

[٨١]*الملخص في ضبط قوانين العربية*، لابن أبي الربيع الأندلسي، تح د: علي سلطان الحكمي، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

[٨٢]*الموضح في وجوه القراءات وعللها*، لابن أبي مريم، تح: عمر الكبيسي، مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ.

[٨٣] *النشر في القراءات العشر*، لابن الجزري، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

[٨٤] *النوادر في اللغة*، لأبي زيد الأنصاري، تح: د محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١ م.

[٨٥] *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، للسيوطي، تح د: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط: الأولى ١٣٩٩ هـ.

Al-Nahhas' Critique of AbiHatimAl-Sijistani's Interpretation of the Quran

Dr.ali ibraheem m. al-saud
Professor of Syntax and Morphology,
Department of Arabic Language and Literature,College of Arabic and Social Studies.
Email: saudbox@gmail.com

Abstract. This paper deals with Abu Jaafar Al-Nahhas's position towards Abu HatemSijistani in his book "The Interpetation of the Koran". His reflections were compiled and classified into two categories: the first: the grammatical issues and the second is the morphological issues. Each issue has been given a special title of its own. Then Abu Ja'far Al-Nahhas's text, that includes his critique of Abu Hatem, has been illustrated followed by a study of this critique from the viewpoint of other grammarians. Later, I stated my view in the matter in question.

Most of these stances and reflections have been strongly correlated with the Koranic readings, in terms of the accuracy of reading in some, and the search for justifications for their permissibility or not. Later, an examination the methodology of these critiques has been included, where Abu Jaafar'sstyle has been adopted.They have been numerous and included mistakes, errors, and even denial of the speech, depending on his special references that included the scholars of his time and his briefing of their works. All has been based on scientific grounds, most notably the evidence ofreports,narrations, and consensus, the conclusions reached by the Basris. Though thecritiques have been associated with the readings of the positions of two scholars, which were mostly mixed, Abu Hatem was more severe in dealing with some of the readings; he denied,refuted, and ruled out some of the readings. Abu HatemAl-Nahhas, on the other hand, was more inclined to accept the reading of it for the most part.